

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١٢

الاثنين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

بالتهديدات والتحديات والتغيير من أجل التصدي لإصلاح
الأمم المتحدة واقتراح توصيات للجمعية العامة. وتتطلع كل
الدول الأعضاء إلى رؤية ودراسة تلك التوصيات التي تنتظرها
بتوق.

في سنة ٢٠٠٠، أظهر إعلان الألفية، باعتباره وثيقة
مرجعية، إرادتنا القوية لمواجهة أكثر تحديات زماننا إلحاحا.
وأصبحت الأهداف الإنمائية للألفية نقطا مرجعية في مساعي
للوصول إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وخلال
السنوات الأربع الماضية، أثبت تنفيذ تلك الأهداف على
المستويين العالمي والإقليمي نجاحه في بعض البلدان، في حين
واجهت العديد من البلدان النامية، وخاصة أقلها نموا،
صعوبات في الوصول إلى تلك الأهداف بسبب ظروف غير
مواتية. وفي هذا السياق، تعتبر جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية الجلسة العامة الرفيعة المستوى لاستعراض إعلان
الألفية، المقرر عقدها السنة المقبلة فرصة أساسية للمجتمع
الدولي لتقييم التقدم الذي تم إحرازه وصياغة التدابير الملائمة
لتأمين الموارد المالية الضرورية لتحقيق إنجازات أفضل في
السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي
السيد سومسفات لنغسافاد، نائب رئيس الوزراء ووزير
الخارجية بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سومسفات لنغسافاد (تكلم باللغة اللاوية):
قدم الوفد النص الانكليزي): أود أن أشكر، باسم وفد
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السيد جوليان هانت،
رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين، على
تفانيه وعمله الجاد وأن أرحب بالسيد جان بينغ، وزير
الدولة ووزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية في جمهورية
غابون، رئيسا للجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

كما أود بهذه المناسبة أن أشيد بالأمن العام على
جهوده التي لا تكل لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، وخاصة
على اتخاذ مبادرة تشكيل فريق رفيع المستوى معني

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المشاكل العالمية والنهوض بالعلاقات الجيدة بين بلدان وشعوب العالم.

في الآونة الأخيرة ظل الوضع الأمني المتزايد التدهور في العراق يُشكل مصدر قلق. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن أملها في التوصل إلى حل سلمي من أجل تحقيق السلام والاستقرار وضمان رفاهية الشعب العراقي.

ونشيد بالجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي لقضية شبه الجزيرة الكورية من خلال الدعوة إلى جولة ثالثة من المحادثات السداسية الأطراف. ونأمل في أن تواصل كل الأطراف المعنية تلك المحادثات من أجل التوصل إلى أمن وسلام دائمين في شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي تهئية ظروف مواتية لإعادة التوحيد بطريقة سلمية.

لا يزال العنف على أشده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن شأن هذا العنف أن يضر بمساعي السلام في الشرق الأوسط ويطيل معاناة شعوب المنطقة. وبالتالي، نحث الأطراف المعنية على الدخول في حوار مسؤول وتسوية صراعها وتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

دعت حركة عدم الانحياز الشهر الماضي، خلال مؤتمرها الوزاري بديربان، مرة أخرى الولايات المتحدة إلى وضع حد لحصارها الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا. لأن ذلك الحصار، الذي تسبب في خسائر مادية هائلة وفي ضرر اقتصادي للشعب الكوبي، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد آن الأوان لرفع ذلك الحصار.

ما زال الوضع الدولي يتميز بتطور سريع ومعقد. في هذا السياق، ينبغي حفظ الأمن بأي ثمن كان. وقد جددت حركة عدم الانحياز، خلال مؤتمرها الوزاري المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا من ١٧ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تأكيد التزامها بتعددية الأطراف في صيانة السلام والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن العملية المتعددة الأطراف والنهوض بها سيساهم في جهود العالم المبذولة للتصدي بشكل فعال للتحديات الدولية.

اليوم، تمثل أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية - تهديدات كبرى للسلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، وإزالتها الكاملة ما برحت بعيدة جدا. وبالتالي، علينا جميعا أن نعمل بشكل جماعي لضمان اختفاء تلك الأسلحة الوحشية من على وجه البسيطة.

ما زال الإرهاب يجلب الكوارث على الإنسانية ويعرض الأمن الوطني والدولي للخطر. والمجتمع الدولي مطالب بإلحاح بتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في معركة مكافحة الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره. فكل الأعمال الإرهابية، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها، أعمال إجرامية لا تبرير لها. ولهذا الغاية، تجدد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد موقفها القائم على مواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ستتميز سنة ٢٠٠٥ بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي. وسيشكل إحياء هذا اليوبيل الذهبي فرصة أساسية لإعادة التأكيد رسميا على سلامة المبادئ الجوهرية لروح باندونغ، ألا وهي التضامن والصداقة والتعاون، والتي ما زالت تشكل أساسا فعالا لحل

تضامن وانسجام. وظل التضامن الاجتماعي والثقافي في كل أنحاء البلاد قويا. وعرف الاقتصاد معدل نمو مستمر بلغ ٦,٥ في المائة. وظل الفقر في صفوف الشعب ينخفض تدريجيا، وتوسعت علاقات التعاون الخارجي بشكل كبير. وتستضيف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في وقت لاحق من هذه السنة، مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ومؤتمرات قمة أخرى ذات صلة مع الشركاء في حوار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفي تلك المناسبة، سيتم اعتماد عدد من الوثائق الهامة التي ترمي إلى تسريع التكامل الإقليمي وإقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول عام ٢٠٢٠.

اضطلعت الأمم المتحدة، خلال ما يقارب ٦٠ سنة من وجودها، بدورها في النهوض بالسلام والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أحرزت نجاحا كبيرا. وما زال علمنا اليوم، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، يواجه العديد من المشاكل المعقدة ومن بينها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة العالمية والاتجار بالبشر والاحترار العالمي والتدهور البيئي وداء نقصان المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وأمراض أخرى وتهميش البلدان النامية، وخاصة أضعف ثلاث مجموعات من بينها: أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة. وعلى المجتمع الدولي التعاون والعمل بشكل جماعي من خلال الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العالمية في عصرنا.

تحتاج الأمم المتحدة إلى الإصلاح إذا كان للمنظمة أن تصبح أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية. وينبغي أيضا أن يكون للجمعية العامة دور هام وأكثر فعالية تضطلع به في إدارة شؤون العالم. وبخصوص مجلس الأمن، نود أن نحدد تأكيد موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي أعربت عنه في البداية منذ عدة سنوات، وهو أن علينا أن نزيد عدد

وجهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باعتبارها رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وقد استفادت من الزخم الذي حققه المؤتمر الوزاري الدولي التاريخي المعقود في ألماتي بكازاخستان لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، لم تدخر جهدا لتحقيق منافع لهذه البلدان النامية الضعيفة. ونود أن نُعرب عن تقديرنا للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي اعترفت بالبلدان النامية غير الساحلية باعتبارها اقتصادات صغيرة وهشة. ونأمل أن يُمنح هذا الاعتراف الخاص من قبل منتديات ومنظمات دولية أخرى، وخاصة منظمة التجارة العالمية، لأن وصول المنتجات ذات الأهمية بالنسبة لبلداننا إلى الأسواق العالمية سيساعد كثيرا على تجاوز عائقنا الجغرافي كبلدان غير ساحلية.

إن المشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم، ما زالت قضية تقلق المجتمع الدولي. وهذه المشكلة بسبب طابعها الدولي العابر للحدود، لا يمكن التصدي لها بطريقة فعالة إلا من خلال التعاون الدولي. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في سعيها إلى المساهمة في مكافحة هذا البلاء، تواصل بناء وتكثيف التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك، تراجعت زراعة الأفيون في بلادنا بقدر كبير من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، وسنكافح من أجل القضاء على زراعة الأفيون في سنة ٢٠٠٥. وأغتتم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم المالي لمساعدة بلادنا على التصدي لعدد من التحديات، وأعني علاج مدمني الأفيون وإيجاد فرص عمل جديدة ومستدامة وتوفير البنيات التحتية الضرورية لمنع مزارعي الأفيون السابقين من العودة إلى زراعته.

خلال السنة الماضية، عاش شعب لاو بجميع أصوله العرقية ومن كل مشارب الحياة ومن كل الديانات في

شمولا. لكنني أعتقد كذلك أن علينا، في الوقت الذي نكافح فيه الإرهاب دون هوادة، أن نبذل أقصى ما في وسعنا لفهم أسبابه الحقيقية العميقة. وعندما نكون قادرين على ذلك، يمكننا أن نأمل في القضاء على الإرهاب.

عندما أعلنت الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٠، حملت آمالا كثيرة للبلدان النامية، ولكنها حتى الآن لم تحقق نتائج ذات بال. ما زال الفقر في العديد من أجزاء العالم واحدا من أكبر تحديات عالمنا المعاصر، إذ يعيش أكثر من ١,٢ بليون شخص على أقل من دولار للفرد في اليوم. والحد من الفقر في العالم ليس مسؤولية البلدان النامية وحدها؛ إنه أيضا مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو. وربما حان الوقت لإحراز مزيد من النتائج الملموسة بدلا من مجرد التصريحات.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أعتقد أن على المجتمع الدولي أن يواصل دعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والمقدس في إقامة دولته المستقلة. وعلينا أيضا أن نحث كل الأطراف المعنية على وضع حد نهائي للعنف، وعلى جميع الأطراف أن تنحي جانبا كراهيتها وعداءها التاريخي. ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أن يدركوا أن لديهم حقوقا متساوية في التعايش، والعيش جنبا إلى جنب في سلام ووثام من أجل سلام شعبيهما نفسيهما ومن أجل سلام المنطقة.

أما فيما يتعلق بالحالة في العراق، فأعتقد أن العنف الحالي المتواصل هناك لم يُهيئ جوا مساعدا على المصالحة الوطنية والسلام. وأرى أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقوموا بكل ما يمكن لإعادة السلام والأمن والاستقرار السياسي للعراق لكي يتمكن الشعب العراقي من أن يختار بنفسه، وبطريقة مستقلة، قاداته وحكومته. أعتقد أن

الأعضاء الدائمين وغير الدائمين من البلدان المتقدمة النمو والنامية، تمشيا مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وأخذًا بعين الاعتبار للأهمية النسبية للبلدان المختلفة. وفي نفس السياق، تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية العضوية الدائمة لليابان وألمانيا والهند في مجلس أمن جديد وموسع.

وسيساهم كل هذا بشكل كبير في بلوغ الهدف النهائي المتمثل في جعل الأمم المتحدة، منظمنا العالمية، منظمة تستطيع نيل ثقة جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أنضم إلى الدول الأعضاء في تهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وبالنظر إلى تجربتكم الواسعة، أنا واثق من أنكم ستوجهون بنجاح مسار هذه الدورة التي تكتسي طابعا هاما بالنسبة للعالم المليء بالتحديات الذي نعيش فيه اليوم.

وأشيد بالسيد جوليان هونت على الجهود والمساهمة التي قدمها للأمم المتحدة كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، كما أعرب عن تقديري للأمين العام كوفي عنان على التزامه وتفانيه وقيادته للعمل من أجل المضي قدما في تحقيق أهداف ومهمة الأمم المتحدة في عالمنا الذي ما فتئ يزداد تعقيدا.

منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كان الرد على الإرهاب على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية هاما وعظيما.

ومع ذلك، بالرغم من التقدم الذي أحرزناه في مجهوداتنا، ما زالت البلدان في كل أنحاء العالم تعاني من الهجمات الإرهابية التي تواصل قتل الأبرياء. ولهذا، أعتقد أن ردنا على هذا التهديد القاتل للبشرية يجب أن يكون أكثر

الأربع لاستراتيجيتها المتعددة الأبعاد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وختاماً، أعتقد أننا نحتاج إلى ضمان متابعة وإنجاز أهداف الألفية استجابة لآمال بلايين الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية. علاوة على ذلك، أرى أن تخفيض الفقر يجب أن يبقى أولوية عليا ينبغي التصدي لها بشكل جماعي من المجتمع الدولي كي نتمكن من تقريب الهوة بين الأغنياء والمحرومين. ونظراً للتحديات التي تمثل تهديدات كبرى لعالمنا اليوم أكثر من أي وقت مضى - الإرهاب والعنف والصراع والفقر والأمراض الوبائية والمعدية والتدهور البيئي وأخرى عديدة - أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا نحتاج إلى أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية للتصدي لتلك التحديات بأكثر الطرق الممكنة فعالية. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون المنظمة ماثلة للجميع تمثيلاً حقيقياً، وأن تكون ديمقراطية تماماً وملتزمة التزاماً قوياً بقضية الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أعبر عن عرفاني الصادق على منحي شرف الكلام من على هذه المنصة وتبليغكم، باسم رئيس تركمانستان السيد سابرمورات نيازوف، أفضل التمنيات بالسلام والازدهار لشعوب كل البلدان. كما أود أن أهنيئ رئيس الجمعية العامة بانتخابه لهذا المنصب الرفيع ذي المسؤولية وأتمنى له النجاح في قيادة أعمال الدورة التاسعة والخمسين بشكل مثمر.

تشهد الأحداث التي تجري في عالم اليوم والتي تؤثر على نمو كل منطقة وكل بلد على التغيرات المثيرة التي حدثت في معنى العملية التاريخية في ظل الظروف الجديدة.

الديمقراطية لا يمكن أبداً أن تصدر أو تستورد؛ إنها حالة ذهنية ويجب اكتسابها.

وبخصوص قضية تايوان، ترى كمبوديا أنها قضية أساسية ليس للصين فحسب، وإنما للمنطقة برمتها. وقد ظلت كمبوديا، مثل أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، مساندة بشكل لا لبس فيه لسياسة "الصين الواحدة"، لأننا نعترف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين.

لقد ظلت أغلب الدول الأعضاء في هذه المؤسسة العالمية تدعو، خلال الجمعية العامة كل سنة، إلى إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. وفي الواقع، ترى كمبوديا أن إصلاح مجلس الأمن أساسي ليس من أجل مصداقية المجلس نفسه فحسب، وإنما من أجل مصداقية منظومة الأمم المتحدة ككل. ولا شك أن إصلاح مجلس الأمن سيعكس حقائق العالم اليوم. وبإصلاحنا للمجلس من خلال توسيع عضويته، سنجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية وفعالية. وفي هذا الصدد، تؤيد كمبوديا ترشيحات ألمانيا والهند واليابان لشغل مقاعد دائمة في المجلس. كما تحب زيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين الذين يمثلون مختلف مناطق العالم.

وتود كمبوديا أن توجه نداء إلى كل الدول الأعضاء لدعم ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. فمنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٥٥، لم تشغل كمبوديا أبداً أي منصب داخلها بالرغم من أننا ظللنا نتعاون دائماً بشكل وثيق مع المنظمة.

وبعد تكوين حكومتنا الجديدة في تموز/يوليه، واعتمادنا لاستراتيجيتنا المتعددة الأبعاد وبرنامجنا السياسي، أولت الحكومة الملكية لكمبوديا أولوية عليا لبناء الحكم الرشيد بغية تنفيذ الجوانب الأساسية من الإصلاح والدعائم

ولهذا السبب نعتقد أن هناك حاجة اليوم إلى صياغة بُعد نوعي جديد، بين فرادى الدول وفي إطار نشاطها المشترك في المنظمات الدولية، على حد سواء.

وعلى الرغم من أن الإرهاب متعدد الأوجه، فإن طابعه واحد لا يتغير، وهو في أصله صلف مذهبي رفعه أتباعه إلى أعلى مراتب الشر والتعصب والقسوة. ولا يعترف الإرهاب بأي دولة أو جنسية؛ وهو لا ينتسب إلى أي دين أو ثقافة. ولهذا السبب يجب أن تشن الحرب على الإرهاب والإرهابيين من خلال الجهود المشتركة.

وبالتحديد من خلال التنسيق الوثيق لإجراءات أعضاء المجتمع الدولي، على أساس معايير القانون الدولي، يمكن هيئة العالم بحيث تجرى معاقبة جميع مظاهر الإرهاب ونتيجة لذلك، سيكون من الممكن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة. وتؤيد تركمانستان التنفيذ الفعال لمجموعة واسعة النطاق من التدابير لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التعاون النشط في القبض على مقتربي الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة.

ولمكافحة الإرهاب الدولي ولحماية حقوق وحريات مواطنينا، يجب أن نتمكن من إحباط جميع مظاهره ومكافحته، ليس من خلال الإدانة العالمية فحسب، ولكن أيضا من خلال درجة عالية من الكفاءة المهنية لدى وكالات إنفاذ القانون وأيضا من خلال الاستخدام النشط لمجموعة الصكوك القانونية الدولية التي وضعت في إطار الأمم المتحدة.

وتعزيز دور الأمم المتحدة يغدو الآن أكثر وضوحا إزاء خلفية التطور الحالي للعمليات العالمية والإقليمية التي تتطلب تركيز الجهود الجماعية واتخاذ قرارات تراعي العديد من المصالح. وهنا تمثل مبادئ التعاون الدولي الأساسية المضمنة في الميثاق والمعايير التي ثبت صلاحيتها عبر الزمن

إن قدرتنا على صياغة وتنفيذ نهج جديدة نوعيا للتفاعل داخل المجتمع الدولي ستحدد إلى حد كبير درجة صيانة الأمن والسلام في كل أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يبقى تعزيز وتطوير التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة مبدأ ثابتا وتوجهها أساسيا للسياسة الخارجية لتركمانستان. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمه الثابت لسياسة تركمانستان الخارجية المحبة للسلام.

ونود أن نشير إلى أن المجالات التي تخطى بالأولوية في تعاون بلدنا مع الأمم المتحدة تتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين ومنع الصراعات وحلها من خلال الوسائل والعمليات السلمية. وكثيرا ما أصبحت تركمانستان، فيما يتعلق بتلك القضايا، مركزا أحرقت فيه، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلها الخاصين، مفاوضات فعالة لإيجاد حلول لأوضاع معقدة طرأت في بلدان من منطقتنا.

خلال المناقشة العامة الحالية، أثير الانتباه عدة مرات إلى أن أكبر التهديدات للأمن والاستقرار الدوليين اليوم هو الإرهاب. وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت تركمانستان واحدة من أولى البلدان التي أيدت مبادرة الأمم المتحدة لإقامة تحالف دولي لمكافحة الإرهاب، والتي اضطلعنا فيها بدور نشط.

وفي هذا السياق، لا تكتفي تركمانستان بإدانة الإرهاب في أي جزء من العالم، وإنما تتخذ إجراءات تشريعية وعملية خاصة لمكافحة هذا الشر ومنعه من الانتشار. وذلك أمر هام على نحو خاص، بالنظر إلى أن الظروف الأمنية للمجتمع الدولي تحددها المساهمة الفعلية لكل بلد في تعزيز استقراره الداخلي الخاص إلى جانب تعاونه على المستوى الجماعي.

إن البعد الإنساني من العناصر المهمة في سياسة تركمانستان. ويقوم بلدنا بعمل مشترك مع المنظمات الدولية في هذا المجال. وخلال سنوات استقلالنا ظللنا نعمل لإيجاد ضمانات حقيقية لتنفيذ الحقوق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق للمواطنين. وقد أدرجت الحقوق الشخصية للمواطنين على نحو خاص في قوانين تركمانستان وممارسات إنفاذ القانون المتعلقة بأمور مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وحظر تفتيش المواطنين، وحظر اتخاذ قرارات مخصصة في توجيه الاتهامات الجنائية. ومن خلال الإجراءات العملية، تؤكد تركمانستان مجددا تنفيذ هذه الأعمال القانونية.

ويصدر أمر رئاسي كل عام بمنح عفو واسع النطاق، وسيصدر الأمر التالي في غضون شهر واحد. ونتيجة لذلك، سيمنح العفو لأكثر من ٩ ٠٠٠ شخص.

ولا توجد قيود اليوم في تركمانستان من أي نوع على سفر مواطنيها إلى الخارج. وحرية تسجيل ونشاط المنظمات والجماعات الدينية مكفولة، وفقا للقانون الدولي المعترف به عالميا، بغض النظر عن عدد المنتمين أو عقيدتهم. وقد صدرت عدة قوانين مهمة تتعلق بهذه القضايا، ووفقا لها توجد في تركمانستان في الوقت الحالي عقائد دينية متعددة مسجلة وتجري ممارستها.

وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، كثفت تركمانستان عملها مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبناء على دعوة منا، في آذار/مارس ٢٠٠٤، زار تركمانستان فريق من المكتب حدد، بالتعاون مع الجانب التركمانستاني مجالات معينة لزيادة تعزيز هذا البعد الإنساني، من ضمنها تقديم مساعدة منهجية وقانونية في إعداد التقارير الوطنية بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ونعتزم مواصلة بذل جهودنا المتعلقة بهذه القضايا

فيما يتعلق بتوازن المصالح، أولوية عليا بالنسبة لنا. وابتداع هذه السياسة، تحاول تركمانستان دائما أن تستخدم على نحو كامل إمكانات المجتمع الدولي والمؤسسات في اقتراح وتنفيذ مبادرات للسياسة الخارجية.

ونرى إمكانات هائلة للشراكة الوثيقة مع الأمم المتحدة وهيكلها المتخصصة في تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا على التعاون المقدم من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن خلال التفاعل مع هذه الوكالات، تنفذ حكومة تركمانستان عددا من المشاريع الكبيرة التي تعطي نتائج ملموسة في المجال الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والبيئة ومكافحة المخدرات غير المشروعة وفي عدد من المجالات الأخرى. وستواصل تركمانستان الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع هذه الوكالات التابعة للأمم المتحدة في البحث عن إمكانيات جديدة للتعاون وتنفيذها.

وقد كان توقيع حكومة بلدنا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتعزيز التنمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ مثالا واضحا على الشراكة الاستراتيجية بين تركمانستان والأمم المتحدة. ومن الخصائص المهمة لهذه الوثيقة أنها تتفق تماما مع الأولويات والمصالح الوطنية لتركمانستان، على نحو ما حددتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية في بلدنا للفترة حتى عام ٢٠٢٠. وتهدف الوثيقة إلى تحقيق الأهداف العالمية في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

مصير بلدان المنطقة والاحتياجات الحقيقية للشعوب التي تسكن تلك المناطق. وهذه، قبل كل شيء، قضايا تتعلق بالتعاون في التجارة والاقتصاد وإمدادات الطاقة والتجارة عبر الحدود والمواصلات والقضايا الإنسانية. ونحن نرى أنه من شأن هذه الآلية للمشاورات المتعددة الأطراف على مستوى رؤساء الدول أن تعزز تطوير وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من الأطراف وعلى أساس المصلحة المشتركة، وأن تسمح باستحداث أفضل نظم التفاعل العقلاني.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عُقدت في أشخباد أول جولة لمتددي معني بمنع الصراعات والتنمية المستدامة في وسط آسيا تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي سياق تعزيز فعالية صكوك الدبلوماسية الوقائية، نعتقد أنه من المفيد والمستصوب إنشاء مركز للأمم المتحدة بشأن الدبلوماسية الوقائية في منطقة وسط آسيا. وتركمانستان مستعدة لتوفير كل مساعدة لجعل مقره في عاصمة دولتنا.

لقد كان الإعداد لمشروع خط أنابيب الغاز عبر أفغانستان - أو عبر تركمانستان وأفغانستان وباكستان - مرحلة هامة في تكتيف التعاون الإقليمي. وترحب تركمانستان باهتمام الشركات الكبيرة والمجموعات المالية والصناعية بذلك المشروع الكبير. وهنا أود أن أشير إلى أنه كان باستطاعة الأمم المتحدة، مستخدمة سلطتها الدولية الواسعة، أن تعد نظاما من الضمانات السياسية والقانونية يضمن تهيئة الظروف المواتية للمشروع.

ومن الأهمية أن نشير إلى أن تركمانستان اقترحت في الماضي، من فوق هذه المنصة، التقدم بمبادرة للقيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بصياغة واعتماد اتفاقية دولية بشأن نظام يحكم تشغيل خطوط الأنابيب فيما بين الدول، والضمانات المرتبطة بها. ونعتقد أن وجود مثل هذه الوثيقة

ونحن مستعدون للتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وإزاء خلفية هذا التفاعل الفعال، يساورنا القلق من أن الجمعية العامة نظرت في عام ٢٠٠٣ في مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان في تركمانستان. وقدم الاقتراح ممثلو عدة بلدان من دون زيارة تركمانستان، ومن دون دراسة الحالة على أرض الواقع، ومن دون مراعاة المبادرات المهمة التي اتخذتها حكومة تركمانستان في هذا المجال ومن دون إبلاغ الجانب التكرمانستاني بمضمونه. ونحن نرى أن هذه المحاولات للنظر من جانب واحد في مسائل خطيرة غير مقبولة ولا تتفق مع التعاون البناء في هذه المجال. ولا يسهم اتخاذ قرارات متسارعة في الحوار البناء. وهذا أمر فائق الأهمية، خاصة في ضوء مبدأ الاحترام المتبادل فيما بين الدول، وهو أحد المبادئ السائدة في نظام القيم الذي تدعو إليه الأمم المتحدة.

وفي مفترق الطرق بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، انتقلت منطقتنا، وسط آسيا، إلى مقدمة اهتمامات المجتمع الدولي. والحوار المتعدد الأطراف بشأن مشاكل هذه المنطقة سيحدد إلى حد كبير آفاق السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وتركمانستان إدراكا منها لمسؤوليتها الكاملة إزاء المجتمع الدولي، تولي أعظم الأهمية لدور الأمم المتحدة في تعزيز الحوار الإقليمي والأقاليمي بحثا عن حلول للمشاكل السياسية. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي اهتمام الجمعية إلى مبادرة رئيس تركمانستان المتعلقة بتكوين مجلس استشاري لرؤساء دول وسط آسيا.

وتتعلق القضية هنا بتكوين مجلس فيما بين الدول على أعلى مستوى لعقد مشاورات منتظمة واتخاذ قرارات مشتركة بشأن القضايا ذات الصلة التي تؤثر مباشرة على

لتوسيع نطاق وجودها في المنطقة، عن طريق فتح مقر رئيسية ومكاتب رئيسية أخرى لوكالات الأمم المتحدة في عاصمتنا.

إن تنوع وتعقد المهام التي تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شيء لا يحتاج إلى توضيح. وتنفيذ تلك المهام لا يقتضي بذل الجهود الجماعية فحسب، بل أيضا توفر وعي واضح بالدور الفردي والمسؤولية الفردية لكل بلد في المجتمع الدولي. وتمسك تركمانستان بمنطق السلوك السياسي ذاك بهدف توطيد السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل بيلي ميلار، الوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة بيلي ميلار (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أشارك المتكلمين السابقين في همتكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وتتعهد بربادوس بتقديم تعاونها الكامل لكم طيلة السنة.

وأود أن أشكر سلفكم، معالي السيد جوليان هنت، وأهنته على قيادته الفعالة لأعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقد كان من دواعي سرور بربادوس أن يُنتخب ممثل دولة كاريبية جزرية صغيرة لهذا المنصب الرفيع في الأمم المتحدة. وقد شهد أداء الرئيس هنت البارز على الدور الحاسم والفعال الذي يمكن أن تؤديه الدول الجزرية الصغيرة في العملية المتعددة الأطراف. إن توجيهه للعمل المكرس لإعادة تنشيط الجمعية العامة كان رائعا بوجه خاص.

كثيرا ما أتهمت هذه المنظمة بأنها لا تواكب التطورات، أو الأسوأ من ذلك، بأنها لا تأثير لها على العالم

يمكن من إنشاء آلية سياسية وقانونية يُعتمد عليها لضمان نقل المواد الخام إلى الأسواق العالمية.

أما عن مسألة تنفيذ استراتيجية إنمائية مأمونة وتعزيز التعاون في المنطقة، أود أنؤكد على قضايا التعاون الدولي فيما يتعلق ببحر قزوين. وهذه تتعلق، أولا وقبل كل شيء، باستكشاف أغنى حقول مصادر الهيدروكربونات في بحر قزوين، وترتبط لا بمصالح بلدان المنطقة فحسب، بل أيضا بمصالح كثير من الدول الأخرى والشركات عبر الوطنية. وتهدف سياستنا إلى إدماج تلك المصالح.

من المعروف أن احتياطي النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين من أهم مصادر الطاقة الموجود على كوكب الأرض في القرن الحادي والعشرين. إن عمليات الاستكشاف المعقولة والفعالة وتشبيد البنية التحتية لخطوط الأنابيب اللازمة لنقل هذه المواد إلى الأسواق العالمية يمكن أن تضمن نموا اقتصاديا كبيرا في كثير من الدول ورفاه شعوبها.

يرتبط النشاط الاقتصادي الفعال في بحر قزوين بشكل وثيق بضمان الاستقرار في منطقة بحر قزوين. وتؤيد تركمانستان جعل بحر قزوين منطقة سلام واستقرار وتعاون دولي مستدام.

إننا نشاطر الرأي بأن الأمم المتحدة، في القرن الحادي والعشرين، بحاجة إلى إصلاح رشيد. ونؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة ولكن على أساس تعزيز وتوسيع دور المنظمة في العالم فحسب. وفي هذا السياق، من المهم أن نضمن أقصى تمثيل للدول في الأمم المتحدة، وفي مجتمع الأمم بشكل أوسع، وفي الوكالات المتخصصة، وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة استفادة كاملة من إمكانات الدول الأعضاء والمزايا التي تتمتع بها. فعلى سبيل المثال، تركمانستان مستعدة لأن توفر لوكالات الأمم المتحدة الموارد اللازمة

الدولي ينبغي أن لا تنحصر في قاعات ومجالس إدارات مؤسسات بريتون وودز المجلة، بل ينبغي أن تجد مكانها المتقدم في جدول أعمال الأمم المتحدة. إننا جميعاً أصحاب مصلحة في النظام الاقتصادي العالمي وفي إدارته. وهذا العالم الشديد التعقيد والمتزايد العولمة والمتربط يطالب بإقامة نظام للحكم الاقتصادي والمالي العالمي منبثق عن إصلاحات جذرية بما يعزز التنمية المنصفة.

لقد عبرت أغلبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة، النامية والمتقدمة النمو على السواء، عن الحاجة الملحة إلى حوار شفاف وصريح وديمقراطي وشامل بين الدول ذات السيادة حول التعاون الدولي في المسائل الضريبية، داخل الإطار العالمي للأمم المتحدة. إن بقاء منظمات عضويتها محدودة ومقصورة على النخبة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُملي قواعد ومعايير في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بدلا من استحداث محفل حكومي دولي ذي عضوية شاملة، أمر لا يمكن الدفاع عنه.

ولئن كنا نشجع بالتقدم في المناقشة الجارية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحويل فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة تابعة لذلك المجلس، بولاية جديدة وموسعة، فإننا ما زلنا في انتظار قرار نهائي إيجابي بشأن هذا الموضوع. ونعتبر أن هذا القرار سيشكل خطوة أولى هامة نحو إنشاء محفل دولي لتعزيز وتوطيد التعاون في المسائل الضريبية.

تدرك بربادوس الحاجة الماسة إلى إحياء جولة الدوحة بشأن المفاوضات المعنية بالتنمية مع التركيز على الجانب الإنمائي، ونرحب بقرار برنامج عمل الدوحة الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس. إن التنازلات المقدمة لصالح أقل البلدان نمواً، الواضحة في ذلك الاتفاق الإطاري، تستحق الإشادة بها. وبينما يبدو أن المنافع

المتغير الذي نعيش فيه اليوم، بالرغم من جهودها الباسلة التي بذلتها في السنوات الأخيرة لتعزيز التنمية واستعادة السلام وصون الأمن في أجزاء عديدة من العالم. وفي هذه الظروف، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعيد التأكيد على التزامها بالعملية المتعددة الأطراف ودعمها لتلك العملية، مستخدمة الأمم المتحدة كأداة أساسية لذلك. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تتواصل بلا انقطاع عملية الاستعراض والإصلاح والتجديد في هذه المنظمة كي تحافظ على أهميتها بالنسبة للمناخ الدولي المتواصل التغير وعلى تأثيرها فيه.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري التحلي بالإرادة السياسية لحل مسألة بدت مستعصية، ألا وهي مسألة إصلاح مجلس الأمن. وما زالت بربادوس ترى أنه لا بد من جعل مجلس الأمن جهازاً أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة اليوم، وأنه يجب أن يتحلى بدرجة أكبر من الشفافية في أساليب عمله، وأن يكون أكثر ديمقراطية في صنع قراراته. وينبغي أن يحظى مجلس الأمن بدعم وثقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذا أريد له أن ينفذ ولايته الهامة في بيئة دولية شديدة التقلب وتتسم بانعدام الأمن.

ويجب علينا أن نعترف أيضاً بأن الإصلاح لا يمكن أن ينحصر فقط داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن يصاحب هذا الإصلاح تجديد لبيان الحكم على الصعيد الدولي الأوسع. وترى البلدان النامية أن من الإجحاف الشديد بل ومن النفاق أن الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان النامية لا تصاحبها دعوة إلى تطبيق نفس القيم في المنظمات المتعددة الأطراف التي تحكم الكثيرين والتي يعتمد عليها الكثيرون.

إن تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في الحوار الدولي وصنع القرار شرط أساسي لا غنى عنه لتحسين الحكم الاقتصادي العالمي. ومناقشة إصلاح البنيان المالي

وعندما يضرب إعصار أكثر من مدينة كبيرة أو ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية يعاد توجيه الموارد مباشرة لمساعدة المتضررين من هذا الإعصار. ولم يحدث أبدا أن دُمرت ولاية أو مدينة بأكملها. ولكن هذا بالتحديد ما عانت منه غرينادا منذ ثلاثة أسابيع فقط. هل يتخيل الأعضاء مدى الآثار التي يرتبها تحويل دولة صغيرة بأكملها إلى مجرد أنقاض في أقل من يوم؟ إن الإرهابيين أنفسهم لا يمكنهم إحداث مثل هذا الدمار الهائل. لكن هذه العوامل لا تؤخذ أبدا في الاعتبار عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما.

وردا على هذا الدمار اجتمع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في جلسة طارئة وأعدوا برنامج أولويات لإعادة إعمار غرينادا وكاريباكو وبيتي مارتينيك. ومن جانبها، ساهمت بربادوس بالفعل في جهود الإغاثة بشكل كبير. وواقع الأمر أن الجماعة الكاريبية لا تملك بمفردها الموارد المالية الكافية للتغلب على هذه المشاكل. وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين لمساعدة غرينادا.

ومع ذلك، عند التركيز على ما حدث في غرينادا ينبغي ألا نتجاهل ما سببته أعاصير تشارلي وفرانيسيس وآيفان وجين من أضرار لجزر البهاما وهايتي والجمهورية الدومينيكية وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجامايكا وجزر كايمان وكوبا وبربادوس، والولايات المتحدة، في فترة الأسابيع القليلة الماضية.

وتؤثر هذه الأحداث المفجعة بشكل مباشر في قدرة العديد من البلدان النامية الصغيرة الضعيفة على التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهذه الجمعية أن تأخذ تلك الأحداث في الاعتبار عندما تمهد الطريق أمام استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية في عام ٢٠٠٥. إن تحقيق هذه الأهداف ما زال يمثل الهدف الأسمى. وتعيد بربادوس

التي تتمتع بها البلدان المتقدمة النمو ما زالت مضمونة بشكل كبير، فإن الاتفاق الإطاري يحد بشدة من قدرة البلدان النامية المتوسطة الدخل الصغيرة على تحقيق المنافع المعقولة التي تتوقعها وتعتبرها ضرورية للنهوض بمصالحها الإنمائية.

تشكل التجارة عنصرا أساسيا في التحدي الذي تفرضه التنمية المستدامة. وينبغي أن تأخذ القواعد التجارية في الاعتبار أوجه ضعف الدول الصغيرة واحتياجاتها الإنمائية. صحيح أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتقدمة الشريكة ربما تواجه بعض التحديات الإنمائية المماثلة لتلك التي تواجهها الدول الصغيرة. ومع ذلك فإن عدم قدرة الاقتصادات الصغيرة على الرد بدرجة مقبولة على صدمات تُفرض عليها بشدة من الخارج تجعل تلك الاقتصادات هشة بوجه خاص.

وتناشد بربادوس جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تأييد الولاية التي أُعطيت في الدوحة للنظر في المسائل المتصلة بالتجارة في الاقتصادات الصغيرة ولوضع ردود عملية المنحى بشأن هذه المسائل، بغية تيسير الإدماج الأوسع للاقتصادات الصغيرة والهشة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

فيما يتعلق بالاقتصادات الجزرية الصغيرة فإن من أكبر التهديدات الإنمائية التي تواجه تلك الاقتصادات هي التي تحدث نتيجة للكوارث الطبيعية بأشكالها كافة، بما في ذلك الفيضانات والانفجارات البركانية والزلازل، وبخاصة الأعاصير. حقا لقد دمر الإعصار آيفان في ساعات قليلة جزيرة غرينادا. وقد اختفى اقتصاد بأكمله نتيجة لذلك. وبالنسبة للعديد من البلدان الكاريبية فإن دورة الدمار تلك تتكرر عاما بعد عام، بل أحيانا تتكرر بضع مرات في العام. والبعض منا لا يبرح العمل على ترميم واستبدال البنية الأساسية، وإعادة زراعة المحاصيل وإعادة بناء حياتنا ذاتها.

الطبيعية والتي أشرت إليها بالفعل، فإن عبور شحنات النفايات النووية عبر البحر الكاريبي والاحتراق العالمي وتلوث المياه كلها أمور تهدد بقاءنا كأمة. وبالنسبة لنا فإن التحديات التي تواجه تنميتنا المستدامة تمثل أحد أكبر التهديدات لأمننا.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية قصوى على استعراض برنامج عمل بربادوس بعد ١٠ سنوات، المقرر انعقاده في موريشيوس في العام المقبل، حيث أنه سيتيح للمجتمع الدولي فرصة دراسة أوجه النجاح السابقة والنظر في التحديات المستقبلية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن الأهمية بمكان أن الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها نفذت حوالي ٧٠ في المائة من برنامج عمل بربادوس. ونثق في أن اجتماع موريشيوس سيعطي شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو فرصة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل.

ثمة عنصر يكمن في الاقتراح الذي طُرح أمام الجمعية العامة للمرة الأولى في عام ١٩٩٩ لاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة هو الاعتراف بالبيئة البحرية كأهم مورد من مواردنا الطبيعية وأثنائها وأحد العناصر ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المركزية في منطقة البحر الكاريبي. وما زالت حماية تلك البيئة وحفظها من الأولويات الرئيسية بالنسبة للمنطقة.

وهذا العام ستعود الجمعية العامة لمناقشة الموضوع. وما زال الهدف الأقصى للمنطقة يتمثل في الاعتراف بالبحر الكاريبي كم منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وننتقل إلى استمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لمساعدتنا في تحقيق ذلك الهدف.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لرببادوس ومنطقة البحر الكاريبي. وترى بربادوس أن من سخریات الأقدار الكبيرة أنه في السنة التي

التأكيد على التزامها بإنجاز هذه الأهداف، وتحت جميع الدول على احترام روح ونص إعلان قمة الألفية.

ثمة رأي سائد في بعض مناطق العالم مفاده أن أفدح المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين تتمثل في تفشي أفسى أشكال الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير التقليدية وانتشار الشبكات الإجرامية عبر الوطنية في الآونة الأخيرة. ولكن بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في العالم النامي، فإن الفقر وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الأخرى والكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية وغير ذلك من الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كلها تنصدر قائمة الأولويات.

من الأهمية القصوى أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق وحدة الهدف عند مواجهة هذه التهديدات والتحديات الأمنية المختلفة على أساس جدول أعمال أممي مشترك متعدد الجوانب. وذكر الأمين العام مؤخرا أنه ينبغي أن يعكس جدول الأعمال الأممي العالمي توافقا عالميا في الآراء بشأن التهديدات الرئيسية للسلم والأمن، سواء أكانت جديدة أم قديمة، صعبة أم سهلة، وأن يتفق مع ردنا المشترك.

وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر بلهفة تقرير الأمين العام عن أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ويجب على الدول الأعضاء أن تقف على أهبة الاستعداد لإجراء الإصلاحات الضرورية الشجاعة والجزرية بالنسبة للقواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف الحالية التي تحكم السلم والأمن الدوليين.

بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بربادوس، فإن هذا الطابع الأوسع والمتعدد الجوانب للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تكسب أهمية خاصة. وبالإضافة إلى الآثار المترتبة على الكوارث

وخلال الأسبوع الماضي، أدركنا جميعا الوضع الخطير الذي يواجهه إخوتنا وأخواتنا في هايتي نتيجة للدمار الذي سببته العاصفة الاستوائية جين. إن هايتي عضو في أسرة مجموعتنا الكاريبية. ومن واجبنا أن نعبئ جميع طاقاتنا للمساعدة في تخفيف محنة شعب هايتي.

وقبل يومين أعلن رئيس وزراء بربادوس، الأونرابل أوين آرثر، أن الحكومة ستوفر المساعدة التقنية، بالإضافة إلى مساهمة أولية قيمتها ١٠٠ مليون دولار بربادوسي، للإدارة المؤقتة بغرض تقديم المساعدة الإنسانية لشعب هايتي في أعقاب الإعصار جين.

ومسألة عُزلة كوبا داخل نصف الكرة الغربي تشكل أيضا مصدر قلق لبربادوس. ونرحب بكوبا كدولة شقيقة مخلصه في منطقة البحر الكاريبي، وإننا ملتزمون بسياسة الارتباط البناء مع كوبا، حكومة وشعبا. وإننا نعتقد بأن الجهود التي تُبذل لعزل كوبا، سواء باستبعادها من المشاركة في عضوية هيئات نصف الكرة الغربي، من قبيل منظمة الدول الأمريكية ومنطقة التجارة الحرة الناشئة في الأمريكتين، أو عن طريق التدابير التي تؤدي إلى زيادة محنة شعب كوبا، مثل الحصار الاقتصادي المستمر منذ ٥٠ سنة، لن تحقق التغيير في كوبا.

وبربادوس، مثل الجماعة الكاريبية بأكملها، بارتباطها بكوبا، قد امتثلت للمبادئ التي كرسها ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية. ولا نستطيع أن نقبل بأن يكون تغيير النظام الذي يفرض من الخارج على شعب كوبا خيارا قابلا للتطبيق بأي شكل من الأشكال.

لقد تمتعت حكومة بربادوس لفترة طويلة بعلاقات حميمة مع جارها الكاريبية، فترويلا، ويساورها شديد القلق إزاء الأزمة السياسية التي اندلعت في ذلك البلد. ونشعر بالارتياح إزاء انتهاء عملية الاستفتاء الأخيرة بشكل آمن

نحتفل فيها بمرور ٢٠٠ عام على تحرير هايتي من السيطرة الاستعمارية، نشهد استقلال ذلك البلد الرائد ينجراف مرة أخرى في أزمة. وبينما لا تزال الأحداث المحيطة بمغادرة الرئيس أريستيد المفاجئة تشكل مصدر قلق عميق - لا سيما أنها تتعلق بدستورية الإطاحة بالزعماء المنتخبين ديمقراطيا - فإن بربادوس ملتزمة بمساعدة شعب هايتي في عملية التطبيع والسعي لإيجاد حل سلمي للأزمة السياسية وتوطيد أركان الحكم الديمقراطي في البلاد وتقديم المساعدة الإنسانية.

وبربادوس مقتنعة بأن الحوار الكامل مع الحكومة المؤقتة في هايتي يخدم مصالح شعب هايتي على أفضل وجه، ويعكس رغبتنا المعلنة في التكاتف مع شعب هايتي في هذه الفترة العصيبة من تاريخه. وهذه مهمة ينبغي ألا نهملها. واسمحوا لي أن أقول بوضوح إننا نتوقع من الحكومة المؤقتة أن تحترم أسس المعايير المنصوص عليها في ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية وأن تفي بالتزاماتها بسيادة القانون والمساواة بين الجميع في العدالة والديمقراطية والحكم الصالح. ونتطلع جميعا إلى التنفيذ الكامل لقرار منظمة الدول الأمريكية ٢٠٥٨ (XXXIV-0/04) المعني بتعزيز الديمقراطية في هايتي، ونتطلع أيضا إلى عقد الانتخابات البلدية والوطنية والرئاسية في عام ٢٠٠٥، كما وعدت بذلك الحكومة المؤقتة. وفي هذا السياق، تعترم بربادوس الاضطلاع بدورها كاملا في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة هايتي في إجراء العملية الانتخابية.

وتعرب بربادوس عن أملها في أن تتمكن المجموعة الكاريبية من الاضطلاع بدور رئيسي لمساعدة هايتي من خلال البعثة التي صرّح بها مجلس الأمن، وهي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، فإن المبعوث الخاص للجماعة الكاريبية، تدعمه فرقة عمل، قد بدأ العمل في تنسيق المساعدة المقدمة لهايتي في المجالات التي تتمتع فيها بلاد المنطقة بقدرة متميزة.

العلاقات الدولية لسنوات طويلة. وتعتزم بربادوس الاضطلاع بدور نشيط في المداولات الخاصة بتلك المسائل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مروان المعشر، وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد المعشر (الأردن): أود، السيد الرئيس، في البداية، أن أتقدم إليكم بأحر تهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

لقد كان لتقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم العربي، الذي يشخص التحديات الملحة التي تواجهه، أثر كبير في إطلاق الحوار حول مستقبل الإصلاح في الشرق الأوسط. وقد تبنت القمة العربية في تونس، التي عقدت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي" لتطوير العمل العربي المشترك. وقد أكدت الوثيقة على ضرورة تعميق أسس الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، وتعهدت بتكثيف الجهود من أجل التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والاهتمام بالشباب، والنهوض بدور المرأة، إلى جانب تطوير مؤسسات العمل الاجتماعي في الدول العربية، والارتقاء بالتعليم، وإنجاز سوق عربية مشتركة، ووضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي. ويدعم الأردن هذه الوثيقة التي تتوافق مع الخطط التي كان الأردن قد انتهجها في مجال الإصلاح.

إن الأردن يرى أن النموذج الأمثل للإصلاح هو ذلك الذي ينبع من الداخل، والذي يأخذ في الاعتبار خصوصية كل دولة واحتياجاتها ومتطلباتها. وقد قمنا في الأردن بوضع جدول أعمال متكامل يهدف إلى معالجة القضايا الرئيسية التي تُعنى بالمواطن الأردني والمتمثلة في تعزيز التنمية السياسية وحريات الأفراد، ودور المرأة والشباب،

وناحج. ونتطلع الآن إلى فترة هدوء تسمح ببدء عملية تضميد الجراح والحوار، وذلك ضروري من أجل تعزيز التفاهم بين المجموعات المتناحرة. ونحتاج فتزويلاً إلى تضافر جهود شعبها إذا أرادت أن تمضي قدماً وأن تظل قوة دافعة رائدة للتنمية في نصف الكرة الغربي ونبراسا للديمقراطية التي أراد لها أبوها المؤسس. وخليق بكل من يرفعون راية الديمقراطية أن يبذلوا قصارى جهدهم لإعطاء الفتزويليين تلك الفرصة.

في هذا العام يحتفل العالم بمكافحة الرق وإلغائه، من أجل زيادة التعريف بالرق وتجارة الرقيق والتأكيد على تراثه الفلسفي والسياسي والقانوني. وبربادوس كأول يابسة تقابل بعد عبور الأطلسي، استقبلت عدداً كبيراً من الرقيق الأفارقة، مما ترك بصمة كبيرة للثقافات والتقاليد الأفريقية على تكوين المجتمع في بربادوس. وهذه الصدف التاريخية لم تخلق علاقات أخوة فريدة ميّزت العلاقات بين منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا فحسب، بل تجعلنا أيضاً ندرك بشكل فريد التفاعلات التي ولّدتها تجارة الرقيق في جميع أنحاء العالم بين الشعوب المختلفة المعنية.

وتؤيد بربادوس مناشدة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأن تقوم جميع الشعوب، من خلال أعمالها، باستئصال بقايا الرق ومكافحة كل الأشكال الجديدة للعبودية التي تمثل انتهاكات لا تطاق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. بل إن بربادوس تؤكد أن السلم والأمن الدوليين يمكن إنجازهما على نحو أفضل من خلال بناء التسامح على أساس الاعتراف بالتنوع الثقافي والعنقي والديني.

أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة مجموعة من المسائل تكمن فيها إمكانية تشكيل طبيعة وتوجه

مبادرة السلام العربية، وتنفيذ الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لالتزاماتهما المتبادلة بموجبها. فالخارطة توفر رؤية واضحة لشكل الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس رؤية الرئيس الأمريكي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، وهو ما أعاد الرئيس جورج بوش تأكيده في رسالته إلى جلالة الملك عبد الله الثاني في شهر أيار/مايو الماضي، إلى جانب توضيح الموقف الأمريكي الثابت من عدم استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن انطلاق أية عملية سياسية جادة يتطلب التحرك الفوري من جميع الأطراف لإنهاء العنف ووضع حد لكل أشكال قتل المدنيين. ونعود لنذكر هنا بالتزامات الطرفين بموجب خارطة الطريق التي يجب أن يتم تنفيذها كحزمة واحدة متكاملة. فيتوجب على إسرائيل تنفيذ التزاماتها بدءاً بإنهاء أشكال الاستيطان كافة ووقف عمليات القتل خارج نطاق القانون. ويتوجب على الجانب الفلسطيني استكمال الإصلاحات الأمنية اللازمة للسيطرة على الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف العنف. ونرحب في هذا الصدد بقرار توحيد أجهزة الأمن الفلسطينية. أما الإعلان الإسرائيلي بالانسحاب أحادي الجانب من غزة فيجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من خارطة الطريق واستحقاقاتها، بشرط أن يتم التنسيق مع كافة الأطراف المعنية، وبخاصة مع الجانب الفلسطيني، لضمان نجاح انتقال السلطة.

وقد أصبح من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، وضع آلية حقيقية للمراقبة تتولاها المجموعة الرباعية لضمان وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها المتبادلة، والتنفيذ الأمين للخارطة من قبل الطرفين، وذلك لضمان نجاح العملية السياسية. ولا تفوتني هنا الإشارة بجهود المجموعة الرباعية في مجال تحريك عملية السلام.

والعمل على تحسين كفاءة القضاء، وإعادة هيكلة التعليم، وتحقيق نمو اقتصادي إيجابي ثابت يمكن من خلاله تحسين الظروف المعيشية للفرد بالشكل الذي يضمن بناء مجتمع أكثر تقدماً وتطوراً وانفتاحاً وتسامحاً.

كما بادرت الحكومة الأردنية إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والعربي، حيث جاءت آخر مبادرة من القطاع الخاص العربي وهنيئات المجتمع المحلي، بمشاركة أردنية فاعلة، في عمان على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في البحر الميت في منتصف شهر أيار/مايو الماضي، لتضع حجر الأساس في إطلاق عملية تحدد الرؤية لشرق أوسط عام ٢٠١٠. وسيتم عرض خطة عمل واضحة تنطلق من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٥، توفر وسيلة لعرض الأفكار البناءة وتقديم الحلول اللازمة للتحديات التي تواجه الأردن والمنطقة بشكل عام.

ولكن حلقة الإصلاحات الأردنية لن تكتمل دون دعم المجتمع الدولي، سواء من خلال البرامج الإنمائية أو دعم الاقتصاد الأردني مباشرة وتخفيف عبء المديونية. وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية دعم الدول الصناعية الثماني للخطط والمبادرات الأردنية التي تحمل في طياتها نتائج إيجابية وحقيقية ومستدامة.

إن استمرار الوضع القائم في منطقتنا يجعل السير قدماً لاستكمال الإصلاح في الشرق الأوسط صعباً للغاية، وإن توفير الظروف المناسبة لتحقيق التنمية والتقدم إقليمياً مرتبط بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على أساس الشرعية الدولية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد آن الأوان للتركيز على إطلاق عملية السلام على أساس خارطة الطريق والمرجعيات التي أكدتها، بما فيها

رابعا، أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، هي انتهاك لأحكام القانون الإنساني الدولي.

خامسا، إن بناء إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني. وعلى إسرائيل أن تتوقف عن انتهاكاتها المرتبطة ببناء الجدار من خلال إزالة أجزاء الجدار المبنية على هذه الأراضي، وإعادة الحقوق لأصحابها وتعويض المتضررين عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة هذه الأعمال غير القانونية.

سادسا، إن بناء الجدار والمسار الذي يتخذه هذا الجدار يخلقان أمرا واقعا وحقائق قد تصبح دائمة على الأرض، بما يشكل ضمنا فعليا للأراضي الفلسطينية المحتلة.

سابعا، إن القانون يفرض علينا كمجتمع دولي ألا نساند إسرائيل في انتهاكاتها وألا نعترف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار الفاصل.

وعليه، يرحب الأردن بقرار الجمعية العامة (دإط - ١٥/١٠) ويعتبره خطوة مهمة من قبل الجمعية العامة تعبر عن اعتراف المجتمع الدولي بالنتائج القانونية التي توصلت إليها المحكمة ورغبة في تطبيق ما تضمنته الفتوى بصورة عملية.

إن الجدار الفاصل يهدد الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية. فالجدار لا يقف عائقا أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء فحسب، بل إن من شأنه تجزئة الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء منعزلة بعضها عن بعض. وفي ظل الممارسات التعسفية الإسرائيلية بالإغلاق وفرض القيود على الحركة، تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وستشهد، تدهورا غير مسبوق في كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بالقطع إلى تداعيات حقيقية تتأثر بها الدول المجاورة،

نعود لنؤكد مجددا على التزامنا بمبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢ شأننا في ذلك شأن الدول العربية كافة، وصولا إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي من خلال الدخول في اتفاقية سلام جماعية توفر الأمن لجميع دول المنطقة وتؤسس لعلاقات مع إسرائيل، وإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وذلك مقابل قيام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وقيام الدول الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للبقاء.

يؤكد الأردن على ضرورة احترام وتنفيذ ما أعلنته محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها حول الجدار الفاصل الذين تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن ما أعلنته المحكمة هو القانون. ولن تتحقق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، إلا إذا تمت على أساس احترام قواعد القانون الدولي والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير. وفي هذا الصدد جاءت فتوى محكمة العدل الدولية واضحة ومحددة.

أولا، إن أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي أراض محتلة، وإن إسرائيل هي قوة احتلال بموجب أحكام القانون الدولي. وبالتالي، فلم يعد هنالك مجال للدعاء بأن هذه الأراضي "متنازع عليها".

ثانيا، إن قواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي أعلنت المحكمة أنها تنطبق قانونيا على هذه الأراضي.

ثالثا، إن لدى الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وإن إسرائيل تقوم بانتهاك هذا الحق بما يخالف الالتزامات القانونية الآمرة في القانون الدولي.

وتشكيل حكومة انتقالية قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وندعو جميع الدول إلى تقديم المساعدة في تحقيق هذه الغاية. كما أن للأمم المتحدة دوراً محورياً في إنجاح هذه العملية. ونرحب هنا بتعيين الأمين العام لمثله الخاص إلى العراق السيد أشرف جاهد جبر قاضي، ونعبر عن استعدادنا للتعاون معه بشكل كامل في سبيل إنجاح ولاية الأمم المتحدة هناك كما نص عليها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وندين بشدة عمليات العنف وقتل المدنيين وقطع الرؤوس في العراق. ونحن ملتزمون بمساعدة إخواننا في العراق سواء من خلال تدريب قوات الشرطة والجيش العراقي بما يمكنها من تعزيز قدرتها على استعادة السيطرة على الوضع الأمني، أو من خلال تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لها. ومن المؤسف أن تكون هناك أقلية تمثل تيارات ومنظمات من المتطرفين تسعى إلى السلطة من خلال التهريب والعنف وأن تدعي الإسلام في حين تستخدمه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو حتى فردية من خلال العنف والإرهاب بشكل يشوه صورة الإسلام، دين الوسطية والتسامح.

كما ندين بشدة جميع عمليات الإرهاب، وبخاصة ما ارتكب منها في مدريد وبيسلان من إرهاب بشع وأعمى يدعون للوقوف جميعاً بشكل حازم في مواجهته.

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة في التعامل مع التطورات التي نشأت عن هذه الأحداث. فمكافحة الإرهاب الدولي تطلبت اتخاذ خطوات أثرت وستؤثر على العلاقات الدولية وعلى المبادئ التي قامت عليها الدول منذ تأسيس الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها. ونرى هنا أن نجاح الحملة الدولية في محاربة هذه الظاهرة يتطلب التوافق على الأسس التالية: احترام أحكام الميثاق والقانون الدولي وعدم الاعتداء على سيادة الدول، والموازنة بين الإجراءات التي تتخذها الدول

لا سيما الأردن. ومن هنا جاء موقف الأردن بدعم الجهود التي أدت إلى الخروج بفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠. وسيواصل الأردن وقوفه إلى جانب الأخوة الفلسطينيين في سعيهم لإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني على أساس قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. كما نؤكد استعدادنا لتقديم أية مساعدة يطلبها الجانب الفلسطيني في جهود إصلاح أجهزته الإدارية والأمنية بما يعزز إمكانياته في تنفيذ التزاماته واستحقاقات خارطة الطريق.

يرحب الأردن بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة واستعادة العراق لسيادته في نهاية حزيران/يونيه. ولا يسعنا إلا أن نؤكد على تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، والتي أثمرت في الاتفاق على تشكيل الحكومة المؤقتة والإعلان عنها، على الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت هذه العملية.

والأردن، الذي يؤكد على دعمه للحكومة العراقية، على استعداد لتقديم المساعدة للعراق وشعبه وحكومة خلال المرحلة القادمة حتى يتمكن من بناء مؤسساته وإدارة شؤونه واستعادة مكانته الإقليمية والدولية.

إن التحول الحاصل في العراق وتطور العملية السياسية والاقتصادية يتطلبان تعاون جميع الأطراف في دعم هذه المسيرة التي ستمكن الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي دون تدخل من أحد، والسيطرة على موارده الطبيعية، والمحافظة على وحدة أراضيه. وعلى الرغم من الظروف الصعبة والوضع غير المستقر في العراق نأمل أن يتم عقد الانتخابات لاختيار مجلس وطني انتقالي في العراق،

وعلى صعيد إصلاح مجلس الأمن، لا يفوتني الإشارة بالجهد الذي بذله الفريق العامل المعني بمتابعة مسألة توسيع العضوية في مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، حيث يؤيد الأردن مبدأ توسيع العضوية بشقيها بهدف جعل المجلس أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء في المنظمة. وللأردن وجهة نظر بهذا الخصوص تتمثل في ضرورة إعادة النظر في مسؤوليات أعضاء المجلس والتأكيد على ضرورة توفر القدرة والإرادة السياسية لديهم في المساهمة في عمليات حفظ السلام بشكل فاعل تنفيذاً لواجباتهم بموجب الميثاق. فمساهمة أعضاء المجلس في الميدان من خلال توفير الموارد البشرية، وعدم الاكتفاء بمساهماتهم المالية والمعدات، متطلب أساسي لنجاح هذه العمليات، وهي من المسؤوليات الرئيسية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخاصة الأعضاء دائمي العضوية. كما أن نجاح هذه العمليات يتطلب وضع آلية مرنة لاتخاذ قرارات واضحة داخل مجلس الأمن بالتنسيق مع الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام من خارج المجلس، وضمان مبدأ الشفافية في العمل.

في الختام، أود أن أقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، وأن أثنى لدورتنا هذه النجاح، وأن أدعو الله عز وجل أن يوفقنا في خدمة مصالح شعوبنا والقيام بالمسؤوليات المناطة بنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوركيارات ساتيراتاي، وزير خارجية تايلند.

السيد ساتيراتاي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

لقد ظلت الأمم المتحدة تدافع دائماً عن أسمى تطلعات البشرية وأنبأ قضاياها. والأمم المتحدة هي التي ترفع في أوقات النزاع، راية الأمل في التوافق. والأمم المتحدة

ومبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وعدم التعسف في اللجوء إلى حالة الطوارئ كمبرر لإجراء مكافحة الإرهاب، إيجاد تعريف قانوني واضح ومحدد للإرهاب وتعريف لمفهوم المجموعات الإرهابية بحيث لا تعطي هذه التعريفات أي مبرر قانوني لارتكاب الأعمال الإرهابية. وفي المقابل يجب ألا تتعدى هذه التعريفات على الحقوق التي يسمح بها الميثاق والقانون الدولي الإنساني مثل حق تقرير المصير. كما أن مكافحة الإرهاب الدولي لا تعني التمييز ضد أتباع دين معين ولا ينبغي أن تكون قناعاً للاعتداء على المعتقدات الدينية لاتباع هذه الديانة. وأخيراً، فإن عدم منح مبرر لارتكاب الإرهاب لا يعني غض النظر عن الأسباب التي تؤدي إلى ارتكابه بل لا بد للمجتمع الدولي أن يتعاون في معالجة هذه الأسباب وأصول هذه الظاهرة حتى ينجح في مكافحتها.

يسعدني أن أعبر عن ترحيب الحكومة الأردنية بتشكيل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني ببحث سبل تطوير عمل المنظومة الدولية في مجال صيانة الأمن والسلم الدوليين وإصلاحها بشكل عام، وأن أؤكد لكم دعمنا للجهود التي يبذلها هذا الفريق الذي نتطلع إلى صدور توصياته في نهاية العام.

إننا نتفق ورؤية الأمين العام في تقاريره المتتابعة التي صدرت حول إصلاح الأمم المتحدة ورفع مستوى أدائها بأن الإصلاح عملية ديناميكية شاملة ومستمرة يجب أن تشمل كافة نواحي عمل المنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية. كما إننا نؤمن بأن نجاح هذه العملية يتطلب وجود شراكة حقيقية بين الدول الأعضاء ممثلة بمجموعاتها الإقليمية والأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإننا نرى أن الأساس في الإصلاح هو رفع الكفاءة وليس خفض النفقات أو تخفيض مستوى الميزانية، وبالتالي لا بد من تحديد معايير ثابتة لتقييم الأداء، وتجنب العشوائية في تحديد أولويات العمل، والامتناع عن الانتقائية في تطبيق جهود الإصلاح.

من قبيل الأمم المتحدة. وترى تايلند أنه بالنظر إلى الواقع الدولي، توجد الآن حاجة أكثر من أي وقت سبق، إلى استحداث طبقات جديدة من لبنات البناء الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لتعزيز أساس الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وتلك اللبنة هي الرابطة التي تربط الدول الأعضاء بالنظام المتعدد الأطراف.

وفي أداء هذه المهمة، يجب أن تتحمل تلك اللبنة الإقليمية ودون الإقليمية مسؤولية دعم أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والتنمية والدفع بها إلى الأمام. وتلك الأهداف هي تخفيض مستوى الفقر ومكافحة الإرهاب الدولي ومكافحة الجريمة عبر الوطنية وتعزيز الكرامة البشرية وحقوق الإنسان والدفاع عن الجنس البشري بأسره.

وفي جنوب شرقي آسيا، من المقرر أن تؤسس رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) مجموعتها القائمة على ثلاثة أركان - المجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمجموعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجموعة الاجتماعية والثقافية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا - بحلول سنة ٢٠٢٠. ويتطلب تحقيق مجموعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كما في مجموعات إقليمية وإقليمية فرعية أخرى، تحسир الهوة التنموية.

ولقد بادرت تايلند إلى الاضطلاع ببناء ذلك الجسر بإدخال استراتيجية التعاون الاقتصادي - المعروفة باستراتيجية التعاون الاقتصادي أياويدي - شاو فرايا - ميكونغ - ووضع سبيل أسرع بتلك الطريقة نحو التنمية المستدامة لجيرانها: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار. وستشكل هذه الاستراتيجية، من خلال إيجاد وظائف أكثر وتضييق هوة الدخل، حجر الأساس لمجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ذات الأركان الثلاثة.

هي التي ترفع في أوقات الحرمان والمعاناة، راية الأمل في الشفاء.

ولكن بعد ما يقرب من ٦٠ عاما، تجد هذه المنظمة، التي نعلق عليها الكثير من الأمل، نفسها في خضم أزمة تتعلق بوجودها. إذ ظلت الأمم المتحدة تكافح في عالم يزداد تعقيدا وتقل فيه القدرة على التنبؤ بما سيحدث، من أجل إعادة تعريف معناها وهويتها وأهميتها في عصر العولمة. ومن أجل مواجهة تلك الحقائق الجديدة وأكثر منها، لكن يكون هناك تحد أكبر من التحدي المتمثل في جعل المنظمة أكثر فعالية في عصرنا. ولن يكون هناك تحد أكبر من الارتقاء إلى المثل العليا للأمم المتحدة بمزيد من العمل وقليل من الكلام.

وتستمد قاطرة الأمم المتحدة طاقتها من التزام الأعضاء وحسن نيتهم. وهي يمكن أن تقلنا إلى حيثما نريد، بشرط أن ندفعها جميعا معا. فالأمم المتحدة الآن حاليا ومستقبلا هي نتاج أعضائها. ولذلك، عندما نطلب منها المزيد، يجب أيضا أن نطلب من أنفسنا المزيد. وبطلبنا من الأمم المتحدة المزيد، يجب أيضا أن نستعد لزيادة التزامنا.

إن المهمة التي تنتظرنا جميعا هي ضمان بذل جميع الجهود المتضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الدفع إلى الأمام بالقضايا التي تنافح عنها الأمم المتحدة واستعادة الثقة الكاملة في عمل تعددية الأطراف. ولا يمكن أن تزدهر تعددية الأطراف أو تبقى من دون أساس. وأساس الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بما قد يكون الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩١، ولكن ما الذي يربط بين ١٩١ دولة من الدول الأعضاء ونظام تعددية الأطراف في الأمم المتحدة؟

من دون شك، يختلف الواقع الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي للقرن الحادي والعشرين اختلافا كبيرا عما كان عليه في عام ١٩٤٥ فهو أكثر تعقيدا وتداخلا. ويجب تعديل وتعزيز طبقات النسيج التي تدعم مؤسسة متعددة الأطراف

لتحقيق الأمن والتنمية معا في كل أنحاء العالم. وللسبب نفسه، يجب أن يكون أمن الدول وأمن البشر اللذان يعززان التنمية دائما وجهين لنفس العملة.

فمن العراق إلى المملكة العربية السعودية، ومن إندونيسيا إلى الاتحاد الروسي، ارتكبت أعمال إرهابية مروعة لزعزعة الثقة وتقويض الأمل. وبوصفنا مجتمعات متحضرة، علينا أن نتوحد لمكافحة الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره وحيثما وقع. إن الإرهاب تهديد مباشر لأمن الدول، لكنه يقوض كذلك الأمن البشري.

ولهذا السبب، يجب أن يتبع تعزيز الأمن البشري وأمن الدول طريقين متوازيين. لا يمكن للعالم أن يكون مكانا آمنا إذا ظل سكانه يعانون من الفقر والحرمان. ولا يمكن للعالم أن ينعم بالسلام حقا إذا لم نكن ناجحين في جهودنا للسير قدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولهذا السبب تؤمن تايلند بتقوية الأمن البشري كوسيلة لجعل الأمة آمنة. فعلى المستوى الداخلي، تشرف وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري على سياستنا وعلى تنفيذها. وعلى المستوى الدولي، نحن نشيطون في شبكة الأمن البشري وفي ميادين أخرى تحتل فيها قضايا الأمن البشري مكانة عالية.

وطالما دافعت تايلند عن تنمية متوازنة، متحررة من الخوف ومن الفاقة باعتبارهما طرفين لا ينفصلان للأمن البشري. ونعتمد مواصلة ذلك بشكل أكثر كثافة مع استعداد تايلند لتسلم رئاسة شبكة الأمن البشري في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ونعتمد أن ندافع عن مثل هذه التنمية المتوازنة أكثر من خلال تبني شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

إن بيان شبكة الأمن البشري الذي تم إصداره في تايلند عقب المؤتمر الدولي الخامس عشر عن داء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تموز/يوليه - الذي حضره

وأبعد من ذلك إلى الشرق، تعمل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا العشرة مع أصدقائها في شرق آسيا على إيجاد مجموعة شرق آسيا التي تضم بلدان آسيان العشرة جمهورية كوريا والصين واليابان. وإلى الغرب، ترى تايلند ضرورة ربط تنمية جنوب شرقي آسيا بأصدقائها في جنوب آسيا. ولقد انعقد مؤتمر القمة الأول للتعاون الاقتصادي بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا وميانمار والهند - سبعة بلدان في جنوب شرقي وجنوب آسيا حول خليج البنغال - في تايلند في تموز/يوليه ووافق على إنشاء منطقة تجارة حرة داخل المجموعة التي تشكل جسرا اقتصاديا بين المنطقتين الفرعيتين.

وتشكل أحجار الأساس هذه وتلك الشراكة جزءا لا يتجزأ من الأساس الصلب لمنتدى التعاون الآسيوي، أول منتدى آسيوي للتنمية. تم إطلاق منتدى التعاون الآسيوي لأول مرة بناء على اقتناع تايلند بمزية الشراكة في استقاء القوة من التنوع وتحويل التنوع من ظاهرة تزعزعا إلى قوة توحدنا.

وسيصبح منتدى التعاون الآسيوي الذي لا يتجاوز عمره السنتين والنصف ولا يزال ينمو، حيث يبلغ عدد أعضائه ٢٥ بلدا - بلدان من كل أجزاء آسيا - لبنة أساسية في التعاون متعدد الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة متعددة الأطراف. ومن خلال مثل هذه الأحجار الأساسية، يمكننا أن نتعلم العيش بعضنا مع بعض، بما لدينا من اختلافات وتنمية ثقافة السلام والتسامح من أجل التصدي لعنف وإرهاب عالم اليوم.

إننا نقدر تعددية الأطراف باعتبارها أفضل السبل لضمان السلام حول العالم. ونقدر تعددية الأطراف باعتبارها أفضل السبل لتطوير الازدهار حول العالم. لكن قبل كل شيء، نقدر تعددية الأطراف باعتبارها أفضل وسيلة

التعاون بين الجنوب والجنوب، مستعدة للمساهمة بطريقتها الخاصة من أجل تحويل الاختلافات إلى تعاون وشراكات. وتلك الشراكات وأحجار الأساس تتعلق بالأمن والتنمية، وهما المبدأان المحددان للأمم المتحدة.

ويمكن لتلك الشراكات وأحجار الأساس أن تضع أسس عمل أكثر فعالية لمنظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف - منظومة تحتاج إلى إعادة تعريفها وإعادة تصميمها لتستجيب بشكل فعال للمشهد الجغرافي الاجتماعي والسياسي الجديد في العالم.

وتعكس حقائق اليوم - ظهور أحجار الأساس والربط الذي لا ينفصم بين التنمية والأمن والحاجة إلى تعزيز تنمية البشر والدول على خطوط متوازية - بشكل واضح مدى تغير العالم منذ عام ١٩٤٥.

ولهذا فإن إصلاح الأمم المتحدة ليس مجرد موضوع فعالية أي جهاز معين من أجهزة المنظمة. ولا هو مجرد قضية أعداد أو تشكيل. وبالتالي، من الجوهرى طرح بعض الأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع.

كيف يمكن جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات والحقائق الحالية بحيث تولي اهتماما متساويا لقضايا الأمن والتنمية؟ ما هي أفضل آلية للتعامل بشكل ملائم مع قضايا التنمية والقضايا الاقتصادية العالمية بعيدة المدى؟ ما هي أفضل آلية للتعامل بشكل ملائم مع بناء الدول وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات؟ ما هي أفضل آلية لضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني، علما بأنه نصير هام في التنمية وحل الصراعات؟ ما السبيل إلى ضمان التعاون بين منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية، علما بأنها أحجار أساس من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية؟

أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص واعترف بداء الإيدز باعتباره قضية تتعلق بالتنمية والأمن البشري على حد سواء - يعكس بشكل واضح أن التنمية والأمن مترابطان.

وننظر إلى قضية الألغام الأرضية بنفس النظرة. فهي قضية إنسانية تماما مثل قضية التنمية. وبصفتي رئيسا للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، فقد عملت مع البنك الدولي على تحقيق هذا النهج في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأنا شاكر للبنك على تعاونونه في تحقيق الجانب التنموي لقضية الألغام الأرضية. كما أثنى استعداد البنك لتعبئة الموارد من أجل تدريب عمال نزع الألغام وبناء القدرات لفائدة الناجين لكي يستطيعوا أداء وظيفتهم كأعضاء منتجين داخل المجتمع. ونحن على ثقة بأن شراكة البنك الدولي ستوفر للدول الأطراف في الاتفاقية موارد أكبر تساعد على تحقيق هدف الاتفاقية.

وفيما نحاول أن نضمن الأمن في العالم؛ وفيما تجري محاولات لتحطيم سلام وأمن عالمنا بالإرهاب والخوف والكرهية والعنف؛ وفيما يكافح الكثيرون ضد الفقر؛ وفيما نعلن التزامنا بالأهداف التنموية للألفية، فإن النظام المتعدد الأطراف الذي نحن في حاجة إلى الاعتماد عليه يواجه تحديات وتهديدات لفعاليته غير مسبقة في مداها وحجمها.

ومع ذلك، نحن مخطوون أن نرى اليوم، وسط هذه التحديات، أما تبني شراكات فيما بينها؛ أما تتعلم العيش مع الاختلافات، بل وحتى تحول الاختلافات والتنوع إلى قوة مشتركة؛ وأما تتعلم تحقيق مستوى أعلى من التسامح وتعمل على الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية من أجل إنشاء ثقافة للسلام وثقافة للتسامح.

ومن خلال أحجار الأساس مثل التي بدأها تايلند في آسيا، هناك عدد من الأمم المسؤولة في كل أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأماكن أخرى، ومن خلال

ستتخذ، هي من صنع أيدينا نصنعها بإرادتنا وحسن نوايانا. وعلينا أن نرقى إلى مستوى التحدي. وما لم نتحد الأمم فإننا لن نحصل على الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامدي كوندي، وزير خارجية جمهورية غينيا.

السيد كوندي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ كلامي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم وبالإعراب عن مدى اغتباط الوفد الذي أتشرف بقيادته، لدى رؤيتكم ترأسون أعمال جمعيتنا الموقرة. إن خصالك الإنسانية العظيمة وخبرتكم الثرية في العلاقات الدولية، التي كرستم لها جزءا كبيرا من حياتكم، تجعلنا نقنع بأن مناقشاتنا ستتكلل بالنجاح. وبإمكانكم أن تعولوا على دعم وفدي وتعاوني التام في إنجاز مهمتكم النبيلة.

وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب أيضا عن امتنان وفدي لسلفكم، السيد جوليان هنت، على قيادته النشطة خلال الدورة السابقة. وأود أيضا أن أنقل إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، مشاعر التقدير الكبير وكذلك أخلص عبارات التشجيع من فخامة الفريق الأول لانسانا كونت، رئيس الجمهورية، على جهود الأمين العام التي لا تكل في الدفاع عن المثل العليا النبيلة لمنظمتنا وتعزيزها.

قبل ٥٩ سنة ولدت منظمتنا على أساس قيم عالمية ما زالت تحتفظ اليوم بوجاهتها كاملة. ولئن كان قد أحرز بعض النجاح المحدد في الدفاع عن تلك القيم، فإن العالم يواجه الآن آثار وعواقب اضطرابات تهدد أركان مؤسستنا.

بعد ثلاث سنوات من الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يواصل الإرهاب الدولي البطش بشكل أعمى، وبطريقة بغیضة. وتزايد الإرهاب في جميع أرجاء العالم بشكل، لبلدي، مصدر قلق بالغ. وحكومة غينيا تؤكد مجددا، على لسان، إدانتها القاطعة للإرهاب بكل

ثمة حاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وهذا ليس موضع شك. لكن إذا كان التوسيع مطلوبا، فما هي المعايير الواقعية الضرورية لجعل التوسيع أكثر فعالية؟ وهل يحتاج المجلس إلى أن يكون أكثر شفافية؟ وما هي أدوار أعضائه والعلاقة فيما بينهم؟

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، الهيئة التي تجمع الآن تمثيل ما يقرب من ٢٠٠ دولة عضو، وهذا العدد أكبر بثلاثة أضعاف من عدد الدول عند تأسيس الأمم المتحدة، هل هي بطيئة جدا وهل ينبغي راضين عن الإجراءات المتبعة في عملها؟ كيف يمكن تبسيط الجمعية وتنشيطها وجعلها أكثر تركيزا؟

تلك ليست كل الأسئلة المطروحة، وتايلند ليست البلد الوحيد الذي يطرح الأسئلة. لكن علينا جميعا أن نجد الأجوبة. ولئن كنا نمتلك جميعا أفكارا وآراء وتحليلات مختلفة، فإن القرار في نهاية المطاف يجب أن نتخذه نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن إصلاح مؤسسة موقرة كهذه ليس سهلا أبدا. وعلينا أن نتحلى بالواقعية حيال ذلك. لكننا نؤمن ببعد نظر وحكمة أعضاء الأمم المتحدة في إجراء مراجعة تاريخية واختيار الطريق الصحيح، حتى وإن كان الطريق أقل اجتيازا. وتتعهد تايلند بتسخير كل خبراتنا في تكوين الشراكات بغية الاضطلاع بدور مسؤول وبناء في الإسهام في عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولقد أيدنا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ونتطلع إلى تقريره في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك إلى المناقشة المثمرة والبناءة من جانبنا جميعا فيما بعد.

إن شفاء الأمم المتحدة من أزمة منتصف العمر أو غرقها في غياهب التاريخ أمر متوقف علينا، نحن الدول الأعضاء. فالأمم المتحدة، بشكلها الحالي وبشكلها الذي

وبغية تعزيز زخم عملية السلام، انعقد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ في كوناكري مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو، الذي تم توسيعه ليشمل البلدين المجاورين كوت ديفوار ومالي. وتظهر نتائج مؤتمر القمة الإرادة السياسية لدولنا بغية تقوية تعاونها في سبيل توطيد السلام والنهوض بالتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وأود أن أكرر النداء الذي وجهناه إلى المجتمع الدولي بأن يدعم بشكل ملموس أنشطة اتحاد نهر مانو.

كما أود أن أجدد نداء بلدي لتقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية والمالية كي نتمكن من مواجهة الآثار السلبية للاستمرار في إدارة الأوضاع، وتقديم الرعاية لمئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، والقيام في نفس الوقت بتوطيد أسس تنميتنا.

وأطمئنكم إلى أن جمهورية - غينيا لن تقصّر في واجبها التاريخي في حفظ السلام، وستواصل أداء واجبها فيما يتعلق بالتضامن مع السكان الذين ألت بهم الحن في المنطقة دون الإقليمية، وسنقوم بذلك على أساس الثقة المتبادلة واحترام السيادة الوطنية والتزاماتنا المشتركة.

والتقدم الملحوظ في غينيا - بيساو، يوفر لنا قدرا من الأمل. ونشعر بالامتنان لاستئناف التعاون مع مؤسسات بريتون وودز التي ستيسر تعبئة الموارد المطلوبة لبناء سلام قوي.

وفي كوت ديفوار يجب أن يعتبر حفظ وحدة البلد وسلامته الإقليمية وتمتعه بالسيادة التامة لبّ عملية السلام الجارية. ونناشد جميع الأطراف أن تلجأ إلى الحوار للتغلب على الصعوبات المنتظرة على طريق السلام.

ويساور غينيا قلق شديد من استمرار المشكلات المتشابكة العابرة للحدود التي تتسم بها الصراعات والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية. ومن بين تلك المشاكل انتشار

أشكاله ومظاهره، وترغب في أن تعرب عن تعاطفها وتضامنها مع ضحايا تلك البلية. ويؤمن وفدي بأن الكفاح ضد الإرهاب يجب أن يتواصل بعزم أكبر، لكننا يجب أن نسلّم أيضا بأننا لن نربح المعركة إلا إذا تصدى المجتمع الدولي بحماس للأسباب الجذرية لتلك البلية، بما فيها عدم المساواة والفقر والظلم.

وبالنظر إلى الحالة الدولية الشديدة التوتر وما يكتنفها من بؤر التوتر المنتشرة في جميع أنحاء العالم، فإن التقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية في تسوية الصراعات يشكل مصدر ارتياح لنا.

ففي غرب أفريقيا، وبعد عدة سنوات مؤلمة من انعدام الاستقرار، يسعدنا أن نلاحظ منجزات إيجابية، بفضل الإرادة السياسية والعزيمة اللتين تحلى بهما زعماءها ومجتمعها المدني والمجتمع الدولي.

وفي ليبيريا، شاع الأمل منذ تأسيس الحكومة الانتقالية. وإن انتشار بعثة الأمم المتحدة والتقدم الذي أحرزه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كلها أمور مشجعة. والتعهدات الهامة التي قطعت في شباط/فبراير في المؤتمر الدولي المكرس لإعادة بناء ليبيريا يجب الوفاء بها، لحفظ السلام المستعاد بمشقة، ولضمان الأمن في كل أرجاء المنطقة دون الإقليمية.

وفي سيراليون، أظهرت عملية بناء السلام المنفذة بدعم من المجتمع الدولي نجاحات جديدة بالثناء - والتخفيض التدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة يتم وفق معايير متفق عليها. وسيطلب الأمر المزيد من الموارد لتعزيز قدرة قوات الأمن كي تتمكن من أن تحل محل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولخفض معدلات البطالة بين الشباب، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة بناء البلد.

أن تتمكن كل من إثيوبيا وإريتريا من حل الخلافات بينهما واستعادة السلام.

وجمهورية غينيا مقتنعة بأنه لا يوجد بديل لتسوية سياسية فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية. لهذا، فإن بلادي تشجع الأطراف على تعزيز التعاون مع الممثل الخاص للأمم العام من أجل إيجاد تسوية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين.

ويستمر الشرق الأوسط في كونه مسرحاً لأحداث مأساوية تنبثق من منطق العنف الذي يقلل يوماً بعد يوم من فرص التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. وتعبّر غينيا عن قلقها العميق إزاء تعنت الحكومة الإسرائيلية وتصميمها على مواصلة بناء الجدار الفاصل بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية. وإن بلادي مقتنعة بأن السلام في الشرق الأوسط يعتمد بشكل كبير على إلزام جميع الأطراف باحترام تعهداتها كما وردت في خارطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعيد تأكيد مشاعر التضامن والصداقة التي يكنّها الشعب الغيني لشعب فلسطين الشقيق ولزعيمه التاريخي الرئيس ياسر عرفات.

ولا تزال حكومة بلادي قلقة إزاء الأوضاع السائدة في العراق. وتأمل بترسيخ مناخ أمني يسمح للشعب العراقي بدعم سيادته وتكريس نفسه لإعادة بناء بلاده.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية يبحث وفدي الأطراف على متابعة الجهود الرامية إلى إعادة التوحيد السلمي والمستقل للكوريتين.

كما أعيد تأكيد التزام حكومة وشعب غينيا العميق بسياسة الصين واحدة.

قبل أربعة أعوام، بعث اعتماد إعلان الأهداف الإنمائية للألفية آمالاً في حياة أفضل لبلبون من البشر. لذا

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وتحركات المرتزقة، وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وسلب الموارد الطبيعية.

إن المبادرة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحويل الوقف الاختياري لتصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية إقليمية هي مبادرة سليمة تستحق الدعم الثابت في المجتمع الدولي.

وتشجع جمهورية غينيا الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي شكل للتفاوض على صك دولي حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التوصل بشكل سريع إلى إبرام اتفاق جاهز للتنفيذ الفوري.

وعلى غرار غرب أفريقيا، تمضي منطقة البحيرات الكبرى على طريق السلام بالرغم من عدم الاستقرار المستمر في القسم الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المأمول في الفترة التي ستتلو فترة عدم الاستقرار الانتقالية، أن يمكنّ الزخم الموجود ذلك البلد من استعادة السلام الدائم وتكريس طاقاته لإعادة بناء على الصعيد الوطني.

ويرحب وفدي بنشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ونحن نحث المجتمع الدولي على بذل جهود أكبر من أجل إنجاز عملية السلام، وهكذا نكفل المصالحة الحقيقية بين جميع مواطني بوروندي.

وتعرب غينيا عن ارتياحها لملاحظة التقدم المحرز في مسألة السودان، وتحت على موازرة جهود الاتحاد الأفريقي لإبرام اتفاقية سلام شاملة. ومع ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور. وندعو حكومة السودان الشقيقة والأطراف المعنية إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل التوصل إلى تسوية الأزمة.

وبالانتقال إلى القرن الأفريقي، ترحب بلادي بالنتائج المشجعة للمصالحة الوطنية في الصومال. ونأمل أيضاً

فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانبون واختتام مفاوضات بخصوص برنامج الدوحة الإنمائي. والاتفاق الأخير الذي توصل إليه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف هو خطوة مفيدة في الاتجاه الصحيح.

وإدراكا من الزعماء الأفارقة بأن ما يتسم به كل ذلك من أهمية معرض للخطر، فقد عقدوا العزم على الالتزام أكثر من أي وقت مضى بالتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه القارة. وتعكس الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ذلك الإدراك. وفي ذلك السياق، نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي تقديم دعم متزايد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تلك الشراكة التي تضع أفريقيا بسرعة وثبات على الطريق الصحيح من أجل إدارة شؤونها الخاصة بنفسها على نحو أفضل.

ونظرا للتحديات العديدة، تتحمل الدول الأعضاء في منظماتنا مسؤولية أساسية، العمل على الصعيدين الجماعي والفردى. فاستجابتنا الجماعية التي تتناسب مع جميع هذه التحديات ينبغي أن تكون شاملة، ومتكاملة، ومتعددة الأطراف.

إن إصلاح منظمة الأمم المتحدة بات الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى، بل أقول إن لا غنى عنه. إعادة هيكلة هيئات الأمم المتحدة، وخاصة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، ستسمح دون شك بزيادة فعالية منظماتنا الجماعية.

ويدعو وفدي إلى أمم متحدة تم إصلاحها، تكيف مع حقائق العالم الجديدة، أمم متحدة أكثر تضامنا وذات كفاءة مستندة، قادرة بشكل أفضل على تعزيز السلم والاستقرار في العالم، من أجل رخاء شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد قسطنطين غريشينكو، وزير خارجية أوكرانيا.

تناشد بلادي منظمة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عملية التنمية بالالتزام الكامل بالمساهمة في استئصال شأفة الفقر من خلال تطبيق التدابير الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وبطبيعة الحال، فإن تحقيق تلك الأهداف يعتمد أساسا على إنشاء شراكة عالمية للتنمية، وبشكل خاص في أقل البلدان نموا وفي طبقات المجتمع الضعيفة.

صحيح أن العولمة أوجدت ثروات هائلة ورخاء كبيرا في مناطق معينة من العالم، إلا أنه يجب أيضا ملاحظة أن أغلبية سكان العالم، وخاصة في أقل البلدان نموا، لم ينعموا بتلك المنافع. ونعتقد أن عالما لا يوفر فرصا للتنمية لا يمكن أن يكون عالما مسالما، أو حتى عالما يسوده السلام.

إن مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية المستدامة، إضافة إلى الدورة الحادية عشرة التي عقدها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ساو باولو، البرازيل، والمؤتمر الدولي لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بانكوك، تايلند، هي مؤتمرات وفرت الفرص للتعهد بالالتزامات التي نحتاج إليها. وخطط العمل التي اعتمدت في تلك المؤتمرات ينبغي أن ينفذها جميع الشركاء في عملية التنمية وعلى جميع المستويات.

كما نعتقد أن الاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ الإعلان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سيمكننا من القيام بالتعديلات الضرورية وإضافة الزخم المطلوب. وفي ذلك السياق، يؤمن وفدي بأنه لا يسعنا التغلب على العقبات القائمة أمام التنمية المستدامة إلا بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية مدعومة بالتخفيف من الديون ووصول أفضل إلى الأسواق في إطار عولمة أكثر عدالة.

وفي ما يتعلق بالتجارة، ينبغي للدول الأعضاء في الدورة الحالية إعادة تأكيد التزامها السياسي بالمضي قدما بعد

نطاقا للتصدي لطبيعة الإرهاب المعقدة والمتشابكة. ولمنع الأعمال الإرهابية واقتلاع جذور الإرهاب، يجب أن تعزز الأمم المتحدة التفاهم والتقارب العالمي بين مختلف الحضارات والديانات. فهناك قيم عالمية للسلام والأمن تشكل حجر الزاوية في منظمنا ويمكن أن تتخذ بمثابة أساس لمناخ جديد يتسم بالتسامح في العالم.

وأوكرانيا، بوصفها من البلدان المشاركة بنشاط في قوات حفظ الاستقرار في العراق، تشعر بالقلق إزاء التمرد الإرهابي واستمرار العنف هناك. ورغم أن الحالة في العراق لا تزال صعبة، فثمة اتجاهات إيجابية. وترحب أوكرانيا بانتقال السلطة إلى الشعب العراقي وتكوين الحكومة المؤقتة. ومن المهم كفالة التنفيذ الفعال للجدول الزمني لعملية الانتقال السياسية الشاملة في هذا البلد، وخاصة من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تفي بأرفع المقاييس الممكنة في ظل الظروف الراهنة.

ويتوخى قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بجلاء قيام الأمم المتحدة بدور محوري في عملية الانتقال السياسي الشاملة في البلد المذكور وفي عملية التعمير. بيد أن الأزمة العراقية والحرب الدولية على الإرهاب تكشفان عن ضرورة تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة رئيسية لصون السلام والأمن الدوليين.

والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يصبح ممثلاً ومتوازناً بحق، مهمة ذات شأن. ونذكر الأسباب الكامنة وراء مقترحات زيادة عدد أعضاء المجلس، سواء في ذلك الدائمين أو غير الدائمين، ونعرب عن استعدادنا للنظر بعناية في المقترحات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تعلق أوكرانيا أهمية رئيسية على تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد غريشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم منصبكم الهام رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضاً بالإعراب عن تقديري لصاحب السعادة السيد جوليان هنت لما أنجزه من عمل مثمر يتسم بمقدرة مهنية رفيعة لدى توجيهه دفعة الجمعية العامة.

منذ عام شدد الأمين العام للأمم المتحدة في هذه القاعة على أن الأمم المتحدة قد بلغت مفترق طرق. ولا يزال هذا صحيحاً اليوم. فأمامنا قائمة طويلة بالمشاكل، ولكننا لا نملك رؤية واضحة لكيفية التعامل معها. ولكي نختار الطريق الصواب، ونحل الصراع بين الأمان والموارد، بين ما هو مرغوب فيه وما هو قابل للتحقيق، ينبغي أن نركز على الأولويات.

ولعلي أحمّل رؤية أوكرانيا لأهم المسائل التي ينبغي أن تركز عليها الأمم المتحدة. إن المأساة التي حدثت في مدينة بيسلان الروسية والهجمات الإرهابية الأخرى التي وقعت مؤخراً لا تترك مجالاً للشك في أن الأولوية الرئيسية يجب أن تكون للمعركة ضد الإرهاب. ونعرب عن مواساتنا للضحايا ونشجب الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

ويتمثل السبب الكامن وراء الإرهاب في إحداث الفوضى، وتزريق النظام العالمي للسلام والأمن الذي أقامته منظمنا وتقوم بتعزيزه. ومن ثم علينا العمل بشكل جماعي. وعلينا أن نتغلب على النعرات القديمة وأن نبث روح الثقة ونوجد ثقافة جديدة للتعاون الدولي، يمكن أن تضم الأدوات السياسية والخاصة بإنفاذ القوانين والأمن بجميع أشكالها.

وسوف يعين إيجاد نظام جديد وكفء لتبادل المعلومات عن الإرهاب على منع شن هجمات جديدة وإنقاذ أرواح بشرية لا تقدر بثمن. ونؤيد الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون، بشأن ضرورة الأخذ بنهج أوسع

الأسلحة النووية. وقد عزز قرارها التاريخي بإزالة ثالث أكبر ترسانة نووية والتخلي عن القدرة النووية نظام عدم الانتشار الدولي والأمن العالمي تعزيزا كبيرا. ونرجو أن تحذو حذو أوكرانيا في هذا النموذج الإيجابي بلدان أخرى تعتنق الآن الفكرة الخاطئة القائلة بأنها تستطيع حماية أمنها من خلال الحصول على الأسلحة النووية.

ويمكن أن تفضي جميع إنجازات المجتمع الدولي إلى لا شيء إذا ما استسلمت شعوبنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ فهذا المرض يقتل من الناس سنويا أكثر مما تقتله جميع الصراعات المسلحة مجتمعة. ونعرب عن تقديرنا الرفيع للعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والأمن العام شخصيا لمكافحة هذا الوباء.

وتؤيد أوكرانيا المبادرة المتعلقة بعقد اجتماع رفيع المستوى في شهر حزيران/يونيه من العام القادم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الوقت ذاته، نرى أن ملايين المصابين من مواطنينا بحاجة إلى إجراءات عملية. ولدينا اقتناع بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يشكل تحديا أساسيا لصحة البشر ورفاههم فحسب، وإنما أيضا لأمن عالمنا ذاته. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على إعلان المنظمة عن إنذار بحالة طوارئ عالمية في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب أن ينصب التركيز الرئيسي على الوقاية من المرض وعلاجه. وكما أكد، رئيس أوكرانيا كوتشما العام الماضي في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يلزمنا إعداد نظام واضح للتشجيع على رعاية المشاريع الطبية والتوسع في الحملة التثقيفية لمنع هذا الوباء.

ومن نفس هذا المنطلق، ينبغي أن تؤدي وسائل الإعلام الجماهيرية دورا قياديا. وقد شنت أوكرانيا حملة

ولكن الإصلاح لا يجب أن يتعلق فقط ببعض التغييرات الهيكلية. فينبغي ألا نضطر للبدء في عملية إصلاح كل ٢٠ عاما حينما يظهر توازن جديد للقوى على الساحة الدولية. وتوافر المعايير العالمية والفهم المشترك للتهديدات والتحديات أمر ضروري لكفالة فعالية منظمنا وكفاءتها في القرن الحادي والعشرين.

ونتفق تماما مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في بداية المناقشة العامة ومؤداه أن سيادة القانون ينبغي أن تكون إحدى الأولويات سواء على الصعيد المحلي أو في العلاقات الدولية. ونتطلع إلى النتائج التي تسفر عنها مداولات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وينبغي زيادة سلطة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال اشتراكها بشكل أكبر في منع نشوب الصراعات وحلها. وكما أكد الرئيس ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، ينبغي أن يشكل منع نشوب الصراعات محور فلسفة العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الألفية الجديدة.

وفي منطقتنا، يلزم تسوية الصراعات الجارية في أبخازيا، وجنوب أوسيتيا، وناغورني - كاراباخ، وترانسديستريا في أسرع وقت ممكن.

وأوكرانيا بوصفها من كبار المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبر المساهمين في أوروبا، يساورها قلق عميق إزاء تزايد الخطر على أرواح أفراد حفظ السلام. ونحن نؤيد التطبيق العالمي لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تتقيد بأحكامها تقيدا دقيقا.

وينبغي أيضا تقوية دور الأمم المتحدة في مجال عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح. وهذا العام ستحتفل أوكرانيا بالذكرى السنوية العاشرة لانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار

للأمين العام المعين حديثا والمعني بمنع الإبادة الجماعية، أن يركز التركيز الواجب على هذه المسألة.

لقد انقضى عقدان تقريبا على حلول فاجعة أخرى بأوكرانيا، وهي كارثة تشيرنوبيل. وإن أوكرانيا، بمعية وفود مهمة أخرى، أخذت المبادرة لعقد جلسة عامة استثنائية، في إطار الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠٠٦، من أجل إحياء ذكرى ضحايا كارثة تشيرنوبيل.

ولقد وُفّت أوكرانيا بالتزاماتها المتعلقة بإغلاق محطة تشيرنوبيل النووية. وما نحتاج إليه اليوم هو إنشاء مبنى احتوائي جديد آمن. وإننا ننتظر توفير كل الأموال التي وعدت بها مجموعة البلدان السبعة في العام ١٩٩٥.

وتبقى تشيرنوبيل جرحا مؤلما، يبرهن كل يوم على درجة هشاشة عالمنا والسهولة التي يمكن بها الإضرار بالطبيعة. وليس بوسع أي كان أن يشكك في التزامنا بالمحافظة على بيئتنا. لذا فأوكرانيا مهمة جدا بحماية البيئة، سواء تعلق الأمر ببناء الطرقات أو محطات جديدة لتوليد الطاقة أو إعادة فتح الطرق المائية الملاحية.

قبل بضع سنوات، كان مألوفاً أن يتم انتقاد الأمم المتحدة على عجزها عن إيجاد حلول لأهم المشاكل. وقد جئنا كلنا اليوم إلى هذه الجمعية ونحن أكثر إيمانا بأنه لا يوجد بديل لمنظمتنا.

إنني على ثقة بأنه رغم كل عقبات وشكوك الماضي، بوسعنا أن نعمل لبلوغ أهداف الأمم المتحدة، التي نشترك فيها كلنا. يمكننا العمل معا وبسرعة وتبصر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادو بامبا، وزير الدولة ووزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

إعلامية نشطة بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية، ونحن على استعداد لقيادة حركة إعلامية إقليمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن المشاكل الأخرى الملحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. ولا تدخر أوكرانيا وسعا في التصدي لهذه المسألة. وقد أصبحت أوكرانيا هذا العام طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وفي البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. غير أن معالجة هذه القضايا تتطلب نهجا شاملا وتعاوننا وثيقا من المجتمع الدولي. وإننا بحاجة إلى إيجاد آلية تعمل بشكل حقيقي وفعال على توحيد جهود بلدان المنشأ والممر العابر والمقصد.

وينبغي أن تكون الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الاتجار بالأشخاص مبنية على كل من تدابير التنفيذ وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للضحايا المحتملين. إن أوكرانيا ترحب بتعيين المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالاتجار بالأشخاص، وخصوصا النساء والأطفال، كما أنها مستعدة لتوفير الدعم من أجل تنفيذ المهام الخاصة بها.

لقد أحيى العالم في العام الماضي الذكرى السنوية السبعين لمجاعة الإبادة الجماعية الشنيعة، التي أزهدت أرواح ٧ ملايين أوكراني. وإننا نغتنم هذه الفرصة لنعبر مرة أخرى عن مدى امتناننا لكل الدول التي وقعت على البيان المشترك للذكرى السنوية السبعين لمجاعة ١٩٣٢-١٩٣٣ الكبرى في أوكرانيا (هولودومور)، أو تلك التي أعربت برلماناتها عن التنديد والتعاطف، وكذلك لكل المنظمات والأشخاص الذين شاركوا في أحداث تكريم ضحايا المجاعة الكبرى.

وعلى المجتمع الدولي أن يدرس تلك الظاهرة دراسة وافية بغية تفادي تكرارها. كما نأمل من المستشار الخاص

الأفريقي. وكان القرار المهم الصادر عن ذلك الاجتماع هو عقد مؤتمر قمة في أكرا، يكرس لأزمة كوت ديفوار. وقد سبقت مؤتمر القمة هذا، المعروف باسم أكرا ٣، بتوصية من الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في أديس أبابا، اجتماعات لأهم اللجان المشتركة لكوت ديفوار/بور كينا فاسو وكوت ديفوار/مالي في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وكذلك مؤتمر قمة مصغر جمع رؤساء دول كوت ديفوار وبور كينا فاسو ومالي بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في باماكو.

خلال تلك الاجتماعات، اتفقت كل من بور كينا فاسو وكوت ديفوار ومالي على الحاجة إلى توطيد التعاون بينها في مجالات عدة، بما فيها حقوق الإنسان؛ وتعزيز الممرات الاقتصادية الآمنة في انتظار إعادة توحيد كوت ديفوار؛ وتوطيد التعاون في شؤون الأمن والدفاع، وخصوصا مراقبة الحدود؛ والالتزام بعدم السماح باستعمال أراضي دولة من الدول لزراعة استقرار دول أخرى في المنطقة دون الإقليمية؛ والتزام الدول الثلاث بالعمل معا لضمان نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعمول به في كوت ديفوار.

ونجم عن مختلف تلك الاجتماعات بين كوت ديفوار وجيرانها مناخ من الثقة ساهم جزئيا في إنجاح مؤتمر قمة أكرا ٣ الذي عُقد في عاصمة غانا بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، برئاسة فخامة السيد جون كوفور، رئيس غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالنيابة، والأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد كوفي عنان، بحضور رؤساء عشر دول أفريقية ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي سياق إجراء انتخابات مفتوحة وحرّة وشفافة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٥، تم اتخاذ قرارات مهمة ووضع خارطة للطريق خلال مؤتمر قمة أكرا ٣. لذلك، كان على

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي أن أبلغكم، سيدي، بالنيابة عن رئيس دولة ورئيس وزراء وشعب كوت ديفوار أصدق تهانتي لانتخابكم بالإجماع لرؤس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن أفريقيا فخورة وهي ترى أحد أبنائه يضطلع بدور بارز. فدلالات الثقة الصادرة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبين التقدير الكبير للدور الذي يقوم به بلدكم، غابون، ورئيسه فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا الرئيسية التي تتصف بها التطورات في العالم، وخصوصا في أفريقيا.

وإنني مسرور أيضا لتوفر هذه الفرصة حتى أعرب عن مدى امتناننا لسلفكم، السيد جولييان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، الذي قام بمهمته خير قيام، بعد سنوات عديدة من العمل بصفته دبلوماسيا. إنه بالفعل يستحق امتناننا واستحساننا.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري البالغ للأمين العام، السيد كوفي عنان، على دوره النشط والحاسم الذي ما فتئ يؤديه على رأس الأمم المتحدة.

خلال عام ٢٠٠٤، واجهت عملية السلام والمصالحة الوطنية، التي بدأت بعد توقيع الأطراف والقوى السياسية بكوت ديفوار على اتفاق ليناس ماركوسي وأكرا ٢، مأزقا كبيرا مع وقوع أحداث آذار/مارس وتعليق أنشطة حكومة المصالحة الوطنية.

وقد تطلب حل ذلك المأزق الخطير العمل بإصرار من جميع الأطراف المعنية. فاستهل هذا العمل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي أقدم على تنظيم اجتماع رفيع المستوى حول كوت ديفوار بتاريخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أديس أبابا، إبان مؤتمر القمة الثالث للاتحاد

الأراضي الزراعية، وتمويل الأحزاب السياسية والطوائف والحملات الانتخابية من المال العام، وإعلان رئيس الجمهورية للتراث الوطني، والتصديق على البروتوكول الإضافي الذي يعدل ويستكمل أحكام المادة ٧ من البروتوكول المعني بحرية تنقل الأفراد وحق الإقامة والاستيطان، الذي وقع في أوغادوغا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩؛ وأخيراً، اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويجري الآن النظر في عدة نصوص في البرلمان ونصوص أخرى لم تدخل بعد في نطاق عمل تلك المؤسسة. وتضم المجموعة الثانية مشاريع قوانين تتعلق بتنقيح المادة ٣٥ من الدستور بشأن معايير التأهل لرئاسة الجمهورية، والنظام القانوني للاتصالات المسموعة والمرئية، ومكانة المعارضة، وإعلان ممتلكات الأفراد المنتخبين، والقضاء على الاستغلال المالي.

وفيما يتعلق بالجيش، فإن الرغبة في السلام واضحة. وبذلك، بعد فترة توقف بلغت عدة أشهر، استؤنف ما يسمى بالاجتماعات الرباعية، التي تضم مع قوات الدفاع والأمن، والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة تحت قيادة قوات غير منحازة، أي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن. وقد أقيمت مباريات رياضية مؤخراً بين القوات المسلحة الوطنية والقوات الجديدة في جو من الأخوة والروح الرياضية. وينبغي ذكر أنه في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وقّعت قوات الحكومة والقوات الجديدة اتفاقاً يعلن نهاية الحرب، وقد نال هذا الاتفاق الاحترام منذ ذلك الحين. وأود أيضاً أن أؤكد أنه، وفقاً لما ذكره قائد القوة العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تم بالفعل نشر أكثر من ٩٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. وكل ما نحتاج إليه الآن هو الدعم السوقي والعسكري لكي تصبح هذه القوة مهيأة للعمل بالكامل.

رئيس الجمهورية، نظراً للتهديدات الخطيرة والمستمرة التي تتعرض لها السلامة الإقليمية لكوت ديفوار، والناجمة عن استمرار الأزمة أن يستعمل السلطات الممنوحة له بموجب الدستور، بغية تنفيذ أحكام القسم الثالث، المتعلق بأهلية برنامج حكومة المصالحة الوطنية المرفق باتفاق ليناس - ماركوسي، حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وكان من المتوقع انعقاد الجمعية الوطنية في دورة استثنائية قبل نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤ بغية تدارس واعتماد النصوص التشريعية المذكورة في اتفاق ليناس - ماركوسي. والتزمت القوى السياسية في كوت ديفوار بالشروع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على أبعد تقدير. علاوة على ذلك، طلبت أن يضع رئيس الوزراء والحكومة جدولاً زمنياً لاستعادة إدارة شؤون الدولة والخدمات العامة في جميع الأراضي الوطنية.

إن نتائج هذه الإصلاحات حتى اليوم هي ما يلي:

على الصعيد السياسي، ينبغي أن نذكر إعادة إدخال الوزراء الثلاثة في حكومة المصالحة الوطنية بعدما كانوا فصلوا منها، وتوقيع مرسوم بتحويل سلطات لرئيس الوزراء. وبفضل هذين التطورين، استأنفت حكومة المصالحة الوطنية أنشطتها، مثلما يتضح من الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء منذ ذلك الحين والتي شارك فيها جميع أعضاء الحكومة.

وعلى الصعيد التشريعي يسرني أن أذكر اجتماع النواب في جلسة خاصة بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ للنظر في أحدث النصوص الناجمة عن اتفاق ليناس - ماركوسي. وأود أن أذكر بأن الجمعية الوطنية قد اعتمدت بالفعل قوانين بشأن العفو، وتحديد هوية الأفراد، ومدة بقاء الأجانب في كوت ديفوار، وتعديل المادة ٢٦ بشأن حيافة

حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي بغية تقديمهم إلى العدالة أمام السلطات المختصة.

نحن نبدأ بداية جديدة ويمكننا أن نلقي جانباً بعبء شواغلنا الماضية لكي نبدأ بالسير على طريق الأمل. وجميع مواطني كوت ديفوار من دون استثناء مصممون على إخماد العداوات التي لا ينجم عنها إلا الكراهية والحقد، وعلى استجماع جهودنا لخدمة السلام من خلال الحوار. ولهذا السبب نعتمد على الدعم المستمر من المجتمع الدولي لجهودنا في تعزيز الحوار الإيفوري، وهو الوسيلة الرئيسية لاستعادة الثقة والسلام والمصالحة الوطنية.

ولذلك تحيط حكومة كوت ديفوار علماً ببيان رئيس مجلس الأمن اليوم إلى الصحافة عن الحالة في كوت ديفوار، وهو بيان تعتبره حكومتنا خطوة إلى الأمام في سبيل إيجاد حل سريع للأزمة. وتعتمد كوت ديفوار أيضاً على مساعدة المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة التعمير وعلى نحو خاص برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى أن مؤشر الأمم المتحدة للأمن في مستواه الحالي لسوء الطالع، عامل لا ييسر الاتصالات وبالتالي بدء المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية. وسنرحب أيما ترحيب بمراجعة له تخفض مستواه.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأكرر مجدداً مرة أخرى تقدير كوت ديفوار حكومة وشعباً للمجتمع الدولي، وخاصة لفرنسا والولايات المتحدة وكندا وجميع البلدان الصديقة الأخرى والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الإسهامات العالية القيمة التي أسهمت بها، والتي مكنتنا من التغلب على العديد من العوائق حتى الآن.

وفيما يتعلق بإعادة نشر الإدارة في تلك المناطق التي تعرضت للحرب، فهذه العملية تتواصل بالتدرج، وتحظى بارتياح السكان المحليين، وخاصة في غرب البلد.

أما بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان بعد الأزمة، فقد أوضحت كوت ديفوار، نتيجة لرغبتها في مكافحة الإفلات من العقاب أنها تفتح قبل كل شيء أبوابها أمام جميع الزيارات أو التحقيقات - التي قد طلبتها في الواقع بنفسها - من أجل تقييم الحالة على نحو ملائم. وفي هذا الصدد، يمكنني القول إن كوت ديفوار تلقت زيارة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٤ من مقرررين خاصين عن حرية الرأي والتعبير، والقضاء على التمييز العنصري والمهاجرين والمرتزقة. وقد حظي المقررون أثناء مهمتهم بالتعاون الكامل والتام من السلطات في كوت ديفوار. وينطبق الشيء نفسه على اللجنة الدولية للتحقيق في المزارع بانتهاكات حقوق الإنسان بتاريخ ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، واللجنة الوطنية للتحقيق التي شكلت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لإلقاء الضوء على جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن تلقي هذه اللجنة الأخيرة، التي أنهت عملها قبل وقت قصير، الضوء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبت مؤخراً في كوروهوغو.

وعلاوة على ذلك، أنشأت الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، من جانبها، لجنة برلمانية للتحقيق ترمي إلى التحقيق في أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والأحداث التي تلتها، بغية التوصل على ما نأمل جميعاً إلى سلام ومصالحة حقيقيين. إن السلام والمصالحة الوطنيين لا يتواءمان مع الإفلات من العقاب. ولذلك ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي كوت ديفوار في التعرف على مقترفي انتهاكات

لم تستسلم أفريقيا للهزيمة وحصلت على أداة جديدة للتنمية، هي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتوصياتها مدججة في استراتيجيات وطنية ودون إقليمية للتنمية ومكافحة الفقر. وتنتظر القارة الأفريقية تنفيذ المجتمع الدولي للالتزامات الناجمة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية وخاصة تلك التي تعهدت بها مجموعة الثمانية للشراكة الجديدة.

وأود أن اختتم ملاحظاتي بتوجيه نداء إلى الجميع من أجل التضامن، نظرا للأخطار العديدة التي تهدد السلام والأمن الدولي. وفي ذلك السياق، تحت كوت ديفوار على احترام الالتزامات واتفاقات السلام التي أبرمتها جميع الدول معا. ويرى بلدي أن هذا الالتزام النشط والذي لا فكاك عنه يتضمن ثلاثة عناصر: الدبلوماسية الوقائية، على أساس نظام للإنذار المبكر، والتوعية من أجل السلام، وأخيرا مكافحة الفقر بغية كفالة التنمية المستدامة. ولذلك، فبعد تحقيق شروط التعايش السلمي، سيتمكن العالم بأسره من المضي قدما صوب تحقيق عالم من الرفاهية والسعادة المتشاطرتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل شيرو علي مواكويري، وزير خارجية جمهورية كينيا.

السيد مواكويري (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة لأول مرة. وبالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين عن تهانينا الحارة على انتخابكم لقيادة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإنني على ثقة بأنكم، نظرا لما تتحلون به من خبرة وروح مهنية، ستقودوننا إلى اختتام ناجح لهذه الدورة. كما أود أن أشيد بمعالي السيد جولييان هنت على أدائه المتميز بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

الحالة في كوت ديفوار لا تمنعنا من رؤية ما يحدث في أماكن أخرى من العالم، وقبل كل شيء في القارة الأفريقية. وتواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية أزمات في ليبيريا وغينيا - بيساو وسيراليون وكوت ديفوار. وهناك بالفعل بصيص من الأمل في أن ننهي هذه الحالات عما قريب، ولكن يتضح جليا أن ذلك التفاؤل يعكسه استمرار آفات من قبيل الاتجار بالأطفال، وتهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة الصغيرة، والمرتزقة، والأطفال الجنود والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي، فإن تعزيز حملة منسقة ضد هذه الآفات، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر ضروري.

وكوت ديفوار طرف في جميع الآليات الحالية لمنع الصراع وإدارته، وتعتزم أن تشارك مشاركة كاملة في جميع المبادرات المتخذة لتعزيز السلام والاستقرار على الصعيد العالمي والقاري والإقليمي. وفي ذلك الإطار، فهي تسهم في وضع استراتيجية للتهدئة والمصالحة في منطقة غرب أفريقيا. ولا يمكن تجاهل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ودارفور والصومال والشرق الأوسط والعراق، وهي تتطلب اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي. ومن دون شك فهي تظهر الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف في تسوية الصراعات التي تطيح بالعالم.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن، أود أنؤكد مجددا تأييد كوت ديفوار للموقف الأفريقي المشترك، الذي أعلن هنا أكثر من مرة من على هذا المحفل مؤيدا لتوسيع عضوية مجلس الأمن بمقعدين دائمين وثلاثة مقاعد أخرى غير دائمة لأفريقيا.

ويتضح أنه لا يمكن لبلدان العالم الثالث، التي يجب أن تتصدى لصعوبات عديدة، أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بينما يقترب عام ٢٠١٥ بسرعة. ومع ذلك،

وسيعقد المؤتمر - الذي يعرف أيضا بمؤتمر نيروبي لعام ٢٠٠٤ من أجل عالم خال من الألغام - في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيكون من ضمن المناسبات المقررة إقامة احتفالات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر قبيل انعقاد المؤتمر، برئاسة رئيس جمهورية كينيا، الأونرابل موي كيباكي، الذي وجه الدعوات إلى قادة العالم لحضور المؤتمر. وأغتتم هذه الفرصة لكي أوجه الدعوة إلى جميع الحاضرين هنا للمشاركة على أعلى مستوى ممكن في المؤتمر. كما أحثهم على الاستفادة من حضورهم في نيروبي لاختبار كرم الضيافة الكينية وخاصة ما تقدمه في رحلات الصيد (سافاري) الشهيرة على نطاق العالم، فضلا عن الشواطئ الرملية على طول ساحل كينيا.

ويشكل السلام الدولي والأمن والاستقرار شروطا مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة. وأدركت كينيا في وقت مبكر بأن السلام والاستقرار ينبغي أن يشكلا المعلم الأساسي في سياستها الوطنية والخارجية على حد سواء. وبناء على ذلك، شاركت كينيا بشكل نشط في تحقيق تسويات سلمية للصراعات في منطقتنا دون الإقليمية وفي أفريقيا وفي سائر العالم. وكينيا، في إطار المنظمة الحكومية الدولية للتنمية، ترأس عملية السلام في جنوب السودان وعملية تحقيق المصالحة في الصومال. ويسرني أن أبلغ بأنه، في عملية السلام في السودان، تم تحقيق معالم رئيسية منذ التوقيع على البروتوكولات الأولى في عام ٢٠٠٢. وجرى التوقيع على إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية لعملية السلام في السودان بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وبالرغم أن العملية ما فتئت طويلة وشاقة، فإن التوصل إلى اتفاق سلام نهائي بات قريبا المنال في الصراع الذي دام لعقدين من الزمان. وأود أن أناشد المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه لشعب السودان والتزامه بمساعدته على

إن كينيا على اقتناع بأن منظومة للأمم المتحدة نشطة وسريعة الاستجابة وتمثيلية تشكل رغبة جميع الدول الأعضاء. ويرحب وفدي بالجهود المستمرة لإعادة تنظيم وتنشيط الأمم المتحدة بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة. ولا بد لممارسة التنشيط أن تؤكد من جديد على مركز الجمعية العامة بوصفها الجهاز البارز للأمم المتحدة لاتخاذ القرار، كما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فينبغي توسيعه وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه وجعله أكثر تمثيلا لكي يكون انعكاسا لعضوية المنظمة في القرن الحادي والعشرين. وتطلع إلى نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام خلال دورة العام الماضي للجمعية العامة.

وأشيد بالأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، على التزامه ومساهمته لصون قدرات مكاتب الأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، المقر الوحيد للأمم المتحدة في بلد نام. ونشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أنه خصصت، خلال الدورة الثامنة الخمسين للجمعية العامة، بنود للميزانية لتحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب نيروبي. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. إننا نناشد الأمين العام أن يزيد بقدر كبير عنصر الميزانية العادية لتمويل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لجعله يتماشى مع الترتيبات الإدارية والمالية لمكتبي الأمم المتحدة المماثلين في جنيف وفيينا.

ويشكل إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتكديسها ونقلها واستخدامها مشاكل ذات أبعاد كبرى سببت معاناة لا مثيل لها للسكان في جميع أرجاء العالم، علما بأن أفريقيا أكثر القارات تضررا بالألغام. ومنحت كينيا شرف استضافة المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا.

كينيا المؤتمر الوزاري الأول لاستعراض إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وهو المؤتمر الذي أصدر إعلان نيروبي. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، استضافت كينيا المؤتمر الوزاري الثاني لاستعراض إعلان نيروبي، وهو المؤتمر الذي اعتمد برتوكول نيروبي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبته والحد منه. والمقصود من تلك الجهود توطيد سياق إقليمي يجري فيه التصدي لمشكلة الانتشار بغية تحسين الأمن حتى يتمكن سكان المنطقة من إعادة توجيه طاقاتهم ومواردهم نحو أنشطة اقتصادية مفيدة.

وبالتالي، فإن كينيا ترحب بعقد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى المعني بالصراع والتنمية وتدعم بشكل كامل هذا المؤتمر، المقرر عقده بتاريخ ١٧-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام، بترانيا. ويشيد وفدي بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على حشدهما الدعم والموارد للتحضير للمؤتمر.

ويبقى تهديد الإرهاب أمراً حقيقياً. وندين بشكل صريح جميع أعمال الإرهاب الدولي.

باسم وفدي وباسم شعب كينيا، أعرب الحكومة وشعب روسيا عن تعاطفنا إزاء الهجوم الإرهابي الوحشي الأخير على أطفال المدرسة الأبرياء والآباء والمعلمين في بيسلان. وكينيا كانت ضحية للهجمات الإرهابية في الماضي القريب. لذلك، فإننا مقتنعون الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة التصدي لهذه المسألة جماعياً. ولا يمكن لبلد وحده، أياً كانت موارده، أن يتعامل مع هذه المسألة بنجاح بمفرده. وأود أنؤكد للجمعية أن كينيا تدعم بالكامل الجهود الدولية التي تبذل في مواجهة هذه المشكلة. ولا بد أن تتم

تحقيق السلام من خلال الحوار البناء. كما يحدوني الأمل في ألا تطيح الأحداث في دارفور بالتطورات الإيجابية التي حققتها عملية نيفاشا. بيد أن إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع ستقتضي موارد كبيرة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التحدي.

وبالنسبة لعملية السلام في الصومال، يسرني أن أبلغ بأن تطورات مشجعة حصلت في الأسابيع القليلة الماضية تشير إلى استعداد شعب الصومال لاعتناق السلام بعد ١٤ عاماً من الاضطرابات. ففي منتصف آب/أغسطس، انتخب ممثلو الشعب الصومالي ٢٧٥ عضواً للبرلمان، وجرى افتتاح البرلمان الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس في نيروبي. ولاحقاً، انتخب البرلمان رئيسه في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وكانت العملية طويلة ومكلفة، ولكننا، نتيجة لتصميمنا وتفاؤلنا، نأمل أن نشهد إنشاء الحكومة الاتحادية للصومال في نهاية هذا العام. بيد أن وجود الحكومة في مقديشو ينبغي ألا يكون غاية بذاته، ولكنه يشكل بداية رحلة طويلة نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

وأناشد المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، أن تتحرك بسرعة وأن تقدم الدعم اللازم لبناء القدرات والبنية التحتية والأمن وأنواعاً أخرى من الدعم السوقي للحكومة الجديدة. وأود أن أعرب عن امتنان كينيا على المساعدة التي قدمها منتدى أصدقاء الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة دعماً لكلتا عمليتي السلام.

ولقد أدت الصراعات القديمة في منطقتنا دون الإقليمية إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل شواغل أمنية كبرى لبلدي وللبلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، ما فتئت كينيا تتصدر المبادرات الإقليمية لمكافحة هذا الخطر. ففي آذار/مارس ٢٠٠٠، استضافت

أخرى. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أدى ذلك الوباء إلى عكس اتجاه المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت على مر السنين. وعلى الحكومات أن تعد خططاً استراتيجية تحدد مجالات الاستجابة ذات الأولوية، مثل الوقاية والدعوة والعلاج والرعاية والدعم. ولا يقل أهمية تخفيف حدة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية وإجراء البحوث. ونحن ممتنون لشركائنا في التنمية وللصندوق العالمي للأمم المتحدة على الدعم والموارد من أجل مكافحة تلك الأمراض. ونتطلع إلى استمرار تلك المساعدة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أحرز تقدم كبير على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وبروتوكول الاتحاد الجمركي لجماعة شرق أفريقيا، الذي وقّعه كينيا وأوغندا وتنزانيا في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، يهدف إلى إنشاء منطقة موحدة للتجارة والاستثمار. ونأمل أن يشجع هذا التطور الإيجابي الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في المنطقة دون الإقليمية.

ونرحب بدعم الأمم المتحدة وبلدان مجموعة الـ ٨ للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن الالتزامات التي تم التعهد بها إزاء تلك المبادرة لم تتحقق بالكامل، وندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم.

هذا العام، تواجه كينيا مجاعة شديدة بسبب الجفاف الذي أثار على قطاعات كبيرة من السكان. ولذلك، توجهت كينيا والأمم المتحدة ببناء مشترك للمساعدة في احتواء المجاعة. ونحن ممتنون للاستجابة السريعة من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمناخين الثنائيين. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة.

الجهود الجماعية من خلال التعاون الدولي، وتبادل المعلومات والاستخبارات، بتنسيق من الأمم المتحدة.

وتماشياً مع الجهود الدولية لضمان إقرار السلام والأمن، نرحب بقرار الاتحاد الأفريقي بإنشاء قوة أفريقية احتياطية. وقد حظيت كينيا بشرف استضافة أحد مراكزها الإقليمية، أو كتبية شرق أفريقيا. ونحن مستعدون لتوفير التسهيلات والدعم السوقي المطلوب لهذا المركز. وعلى الصعيد الدولي، كانت كينيا دائماً من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، وسوف نواصل مشاركتنا النشطة مع الدول الأخرى تحت علم الأمم المتحدة. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي على تحقيق إنشاء تلك القوة، التي ستكون إحدى الأدوات الرئيسية لضمان السلم والاستقرار في القارة.

ما زال الفقر يشكل عائقاً رئيسياً للتنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونؤكد على أهمية تحقيق الهدف الإنمائي الثامن للألفية بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولا سيما تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ولذلك، نتطلع إلى نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقدّه الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ بشأن استعراض تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات المتصلة، بما في ذلك إعلان الألفية.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتوقف على مدى الفعالية التي نتعامل بها مع مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، في جملة مشاكل

مع كل ما حدث خلال العام الماضي، لا يمكن أن يكون الرد بالإيجاب.

فالمذبحة الوحشية غير الإنسانية الأخيرة للرهائن في مدرسة في بيسلان، روسيا، ونطاقها والطريقة التي ارتكبت بها تبين أن الإرهاب أضحى أكثر وحشية مما كان عليه من قبل، وأنه يمتد إلى كل بقعة من بقاع العالم تقريباً ولا تسلم منه أي دولة. وفي هذا المحفل، نود أن نؤكد من جديد على موقف حكومة فييت نام التي تدين كل أعمال الإرهاب. ونحث المجتمع الدولي على زيادة تعزيز التعاون من أجل القضاء على الإرهاب في عالمنا المتحضر. ولقد أعربنا في أكثر من مناسبة عن موقفنا المبدئي بأنه إن كان للكفاح ضد الإرهاب أن يحظى بقاعدة واسعة من التأييد والمشاركة ولكي يكون فعالاً، لا بد أن يتم وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأن يكون بعيداً عن الانتقائية والكيل بمكيالين.

والاستعراض الجاد سيكشف أن الأمر ليس كذلك اليوم. فللمرة الثانية في غضون عامين، وسعيًا وراء تحقيق الهدف الانفصالي بإقامة ما يسمى دولة ديغار المستقلة، قام كوك كسور والمنظمة التي أنشأها، مؤسسة مونتاغارد، في نيسان/أبريل الماضي، بتمرد إرهابي عنيف في المرتفعات الوسطى من فييت نام، الأمر الذي هدد أمن بلدنا وسلامته الإقليمية على نحو خطير. وما زال أولئك حتى اليوم يتمتعون بحماية لا مبرر لها من جانب بعض القوى.

وبينما يشجعنا التوجه المتمثل في تعزيز التعاون والصداقة بين البلدان والمناطق، يساورنا قلق مماثل إزاء الصراعات والتهديدات الأخرى المتصاعدة في مناطق مختلفة، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا. فما زال على الشعب العراقي أن يتعرف بعد إلى السلام الحقيقي. والتهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل المخدرات وانتشار الأمراض

وبغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية على الأجل الطويل، شرعت حكومة كينيا في تنفيذ استراتيجية للانعاش الاقتصادي لتوفير الثروة وفرص العمل، تستهدف تنشيط الاقتصاد وتحسين رفاه الشعب الكيني. كما اتخذت تدابير أخرى لذات الغرض، من بينها تحسين رعاية الأطفال من خلال التعليم الابتدائي والإلزامي والاعتراف بالدور المركزي للمرأة في التنمية.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. ويمكن تعزيز هذا الدور بدرجة كبيرة من خلال الالتزام بأحكام الميثاق وسيادة القانون. وعلى الدول الأعضاء أن تحترم تلك الصكوك في إطار علاقاتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي كونغ فونغ، نائب وزير الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد لي كونغ فونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي نيابة عن وفد فييت نام أن أهنيكم بحرارة، سيدي، وأنتم ابن بار لغابون وأفريقيا، اللتين تحظى فييت نام معهما دائماً بمشاعر دافئة وتقيم معهما علاقات أخوية، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وإني على ثقة بأن هذه الدورة ستكون بنجاح كبير تحت قيادتكم القديرة. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن عميق تقديرنا للجهود والإسهامات الهائلة للرئيس السابق، السيد جوليان هنت، في أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

مع اقتراب العام الخامس من القرن الحادي والعشرين، لا يسعنا جميعاً إلا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان العالم قد أصبح مكاناً أكثر سلماً وعدلاً، أو - بتقدير أشمل - أصبح مكاناً أفضل لشعوبنا لكي تعيش فيه. وللأسف أنه،

وفي عالم لا تزال المظالم والمهموم قائمة فيه، تصبح رغبة جميع الدول والمهمة الرئيسية للمجتمع الدولي بناء بيئة أكثر سلماً وعدلاً تفضي إلى التنمية والرخاء. ولا يمكن هئية بيئة كهذه إلا إذا انصاعت جميع الدول انصياعاً صارماً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تكتسي منها أهمية قصوى مبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبما أن الأمم المتحدة أكبر منظمة متعددة الأطراف في العالم، فهي الكيان الوحيد القادر تماماً على هئية تلك البيئة الجديدة.

وتعتقد فييت نام أنه لكي تؤدي الأمم المتحدة ذلك الدور الحاسم ينبغي إصلاحها بطريقة تحسن فعاليتها وديمقراطيتها. ونحن نقدر كثيراً الجهود التي يبذلها حالياً الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ونأمل أن يتمكن الفريق من تقديم توصيات يمكن أن تكون أساساً تُجري عليه الدول الأعضاء مناقشات متعمقة من أجل التوصل إلى تدابير ملموسة يتم تنفيذها قريباً، فتحقق بذلك آمال الرأي العام العالمي بشكل عام في قيام أمم متحدة فعالة وأكثر ديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، ترى فييت نام أنه إذا تم تعزيز ديمقراطية مجلس الأمن وفعاليتها وشفافيتها، وإذا أريد له حقاً أن يعمل باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة، كما يقول الميثاق، ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين والدائمين على حد سواء، وينبغي أن تمثل البلدان النامية تمثيلاً أكثر ملاءمة في تلك الهيئة الهامة. ونود التأكيد مجدداً على دعمنا لليابان وألمانيا والهند وغيرها من البلدان القادرة من القارات المختلفة على أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن ما إن تتم زيادة عدد أعضائه.

والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والتدهور البيئي، ما زالت تؤثر سلباً على حياة الشعوب وتنمية الدول.

إن عام ٢٠٠٥ بات على الأبواب. وسوف نستعرض فيه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والحقيقة التي لا تُنكر هي أن الفرصة السانحة للتنمية والتكامل الاقتصادي للبلدان النامية أصبحت أكثر ضيقاً، بينما الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الأغنياء والفقراء داخل البلدان آخذة في الاتساع. فوفقاً لتقرير أصدره مؤخراً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغ حالياً حجم الفجوة بين أغنى وأفقر بلدان العالم ٧٤ مرة. وما يثبط الهمم في ظل هذا الواقع هو أن نسبة الموارد المستخدمة للتنمية الاقتصادية مختلفة بشكل سلب. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، بلغت النفقات العسكرية للبلدان الغنية أكثر من ٧٠٠ بليون دولار، أي أكثر من ١٠ أضعاف إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

وبدلاً من أن تحصل البلدان النامية على التزام أقوى بالمساعدة الإنمائية، وقعت هذه البلدان ضحية للممارسات غير العادلة في التجارة الدولية. والمثال الدامغ على ذلك تطبيق تدابير حمائية في شكل رسوم لمكافحة الإغراق تُفرض على سمسك السلور والروبيان من فييت نام، وكذلك على منتجات مماثلة من بلدان نامية أخرى. إن هذا الفرض الجائر لرسوم مكافحة الإغراق من الولايات المتحدة على صادرات فييت نام من الروبيان قد أنزل خسائر بـ ٣,٥ مليون مزارع فقير في فييت نام يكسبون قوتهم بشكل مباشر أو غير مباشر من صناعة الروبيان. وذلك لا يتناقض مع مبادئ منظمة التجارة الدولية فحسب، بل يقوض أيضاً الجهود التي تبذلها حكومة فييت نام لخفض حدة الفقر، ويقوض كذلك نتائج المساعدة التقنية التي تقدمها هيئات دولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة.

مصالح الأطراف المعنية لصالح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

واستعادة السلام والأمن في العراق وإعادة إعمارهما مطلبان ملحان لشعب ذلك البلد في الوقت الحالي. ويساور فييت نام القلق إزاء تصاعد أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. ونأمل أن تستقر الحالة في العراق قريبا حتى يستطيع الشعب العراقي التركيز على إعادة إعمارهم وتنميتهم على الصعيد الوطني.

وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر فعالية في العراق، بشكل يتناسب مع ولايتها. ولقد حضرت فييت نام المؤتمر المتعلق بإعادة إعمار العراق، وهي تود أن تنخرط في هذه العملية بشكل أكثر فعالية.

وخلال عملية الإصلاح والتنمية الوطنيين التي عرفتتها بلادنا خلال السنوات الثماني عشرة الماضية، تجاوزنا تحديات عظيمة لبلوغ هدف الشعب الغني والبلد القوي والمجتمع العادل والديمقراطي والمتحضر. وقد أحرزنا نتائج مشجعة. ففي السنوات العشر الماضية، بقي معدل النمو السنوي لناجنا المحلي الإجمالي مستقرا بنسبة ٧,٤ في المائة، وهي نسبة عالية، مع انخفاض عدد الأسر الفقيرة بمعدل النصف. كما تم إيلاء أهمية خاصة للتنمية التي تركز على الأشخاص. ونحن عازمون على إبقاء نسبة النمو الاقتصادي عالية، مع تطوير الثقافة والنهوض بالتقدم الاجتماعي والمساواة، وتحسين ظروف عيش الشعب، وتحقيق الهدف الأكثر أهمية، ألا وهو أن نصبح بلدا صناعيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى إنجازاتنا الجوهريّة الأولى، والسبيل المناسب الذي سلكناه، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقريره الثالث عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في فييت نام لسنة ٢٠٠٣، إلا أن باستطاعة فييت نام أن تتغلب على التحديات التي تواجهها وتحقيق الأهداف المنصوص

إن البيئة الأكثر سلما وعدلا ورعاية للتنمية تتطلب علاقات اقتصادية دولية تقوم على أساس المساواة والمنافع المتبادلة والمشاركة في المسؤوليات وتنفيذ الالتزامات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسعى بجدية إلى تنفيذ التزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية؛ والقيام بتخفيف أوسع وأسرع وأعمق لديون الدول الفقيرة، وتمويل المشاريع الإنمائية؛ وتهيئة ظروف أكثر عدلا ورعاية للدول النامية كي تصل إلى السوق العالمية وتنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

وتعتقد فييت نام أن التعاون الإقليمي والأقاليمي والشراكات الجديدة بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية هي تدابير فعالة لتهيئة أحوال عادلة وداعمة للتنمية ولضمان استفادة جميع الدول من عملية العولمة الراهنة. ونرحب بالمبادرة الخاصة بالشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا التي تتم مناقشتها بين بلدان القارتين. وهذه المبادرة، أي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، جديدة بالثناء البالغ. وتعلّق فييت نام أهمية كبرى على تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خاصة مع البلدان الأفريقية، وهو ما تدلل عليه صيغة "اثنين زائد واحد"، التي تتعاون وفقها فييت نام وبلد أفريقي، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في التنمية الزراعية. ومن أجل زيادة التعاون مع الدول النامية وزيادة المساعدات لها، ندعو إلى إنهاء عمليات الحظر غير العادلة، خاصة الحظر الأحادي الجانب على كوبا، المفروض الآن منذ سنوات وتسبب بمصاعب ومعاناة لا توصف للشعب الكوبي.

إن سياسة فييت نام الثابتة تقوم على دعم قضية الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. ونطالب الأطراف المعنية بالامتناع عن أعمال العنف وإثائها، وبالمشاركة الفعالة في تنفيذ خارطة الطريق من أجل السلام التي تفضي إلى حل عادل ودائم يراعي

الأوروبي، وروسيا، والهند، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة. وتؤمن فييت نام بأن التعاون المتعدد الأوجه في جنوب شرقي آسيا سيسهم إسهاما هاما في تهيئة بيئة سلمية وعادلة وملائمة للبلدان الإقليمية.

وكدليل على عزم فييت نام على المشاركة بشكل أكثر فعالية في أطر التعاون الإقليمي والأقاليمي، فإنها ستستضيف مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي الخامس في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر الحالي ومؤتمر قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦. كما أننا مرشحون لأن ننتخب لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونتطلع إلى التمتع بالدعم والتعاون المستمرين من المجتمع الدولي في بذلنا لهذه الجهود المهمة.

إن قريتنا العالمية تطمح إلى بيئة أكثر سلما واستقرارا وملاءمة للتنمية والرخاء المشترك. وفي سعينا معا، سنجعل هذا الحلم حقيقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠

عليها في إعلان الألفية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن بالغ امتناننا لوكالات الأمم المتحدة على مساعدتها الفعالة. فقد اتخذت وكالات الأمم المتحدة في فييت نام خطوات مهمة بغية زيادة تعزيز فعالية التعاون، وخصوصا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وإننا ملتزمون بالاستمرار في العمل معها سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي عملية الإصلاح هذه، تسلك فييت نام سياسة الانفتاح والاستقلالية والسيادة وتنويع العلاقات وجعلها متعددة الأطراف، كما أنها تسعى لأن تكون صديقا وشريكا أهلا للثقة مع سائر البلدان التي تسعى لتحقيق الاستقلال والسلم والتنمية والتعاون. وزيادة التعاون الإقليمي والأقاليمي تعد سياسة ثابتة وعنصرا متلازما مع سياسة حكومة فييت نام الموجهة نحو قدر أكبر من التكامل الدولي. وفييت نام تشارك بنشاط في أنشطة التعاون الاقتصادي ضمن أطر التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالجمهرية الإلكترونية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وفي إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تعمل فييت نام عن كثب مع بلدان أخرى في الرابطة بغية تعزيز التعاون الإقليمي باتخاذ مبادرات مثل إنشاء جماعة الأمن لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الاجتماعية - الثقافية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومبادرة التكامل لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومبادرة التعاون الإقليمي لجنوب نهر الميكونغ ومثلثات التنمية. كما أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعبر اهتماما كبيرا لتقوية علاقتها مع شركائها في الحوار. وتم اتخاذ خطوات فعالة لإنشاء مناطق تجارة حرة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا، ولتعزيز شراكة اقتصادية أوثق مع الولايات المتحدة والاتحاد